





مرزجان علی الاثبات الواجب

از آیهی و تنقیح

نق

مع على تعدد المدون
وليس الزاد انما هو المدون
كقولنا واثمة في المدون
والمدون المدون في المدون
فلا يباح مدونه المدون
قد انما في المدون المدون
والمدون المدون المدون

ففي

نظم من زعم ان هيم
انه الميراثا في حبه
انهم ربي الله اساك الاله

والله الرحمن الرحيم
 من هذا المطلب يتوقف
 هذا المذهب على الفاضل العارفين

فمن على ابطال الدور التمدد
وكذا جاريان

ويعطى له من كل
الجزء ما يشاء
ويعطى له من كل
الجزء ما يشاء

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease down the center. There are a few small dark spots or stains, one near the top left and another near the bottom right. The page is otherwise empty of any text or markings.

[illegible]

لقد ابطال الدود
في حيا الى اربابا
الدوراث، الله
في حيا الى اربابا
الدوراث، الله

لا يبرحني وليس الدليل
وذا يتناول الضمير أقواله
مع أنه الدور غير مذكور في الد
قد اشتمل فيها بينهم أه
قدس سره الشريف في ضا
ناظر أو لا يظن الكلام با
سار كونه المباحث المتصلة

الذي يجري في السبيل
نيت ستعلم اني كن احرار
منه التي رايناها و من حلة
الدور مثلهم للثنية
شنة المطامع واورد عليه
يراده

الانسان فلا تضيقوا
وغيره

...

[illegible]

جزءا بائنا رعدم استماله
صا المتعلقة باطب فكم
مرفى السوال على ان ساه
باينا واليه ان رقبته في اكا
نفسه في التفتيش في الجلة
لجزء الرب له واجعل ال

على بطالة اليسر والورع
 وبقية **قوله** والوحدة مع ما
 بينا اولوا واوليائنا وال
 ذكره في قوله **والفصل**
 او يعال اراد بالكثرها سبحانه
 ففصل بغير او بيان للكثر

ففسر الولي لها افعول
لوقم من الكلام افعول
اول اذ يدرج فيه كونه في
الشيء لا يستعمل ما لا يدرج
فيها بالتفصيل ما ذكر اولاً
فيها افعول بعد فعل
فيها افعول بعد فعل

من الاقضية
المداخلة لاصنافه
بقله
المعنة ايضا
يسكن القليل
ايضا من
ضرب من ابياد
الحال
في ما به

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small brown spots (foxing) scattered across its surface. The left edge of the page is bound, showing the stitching and the inner cover material. There is no text or other markings on the page.

في هذا السلال
 على احد وصرى
 من الشجر
 اهل الشجر
 قتل الجوع
 عطف بيانه للحر
 والى كيدوا انما
 تقسم على اصل
 لا عيان الى الصلح
 الى من كان

من الحلال لا يقال بآ الدليل
بأن الواجب به الإبطال
لأنه هذا القول يمكن أن يقال لو
بما عرفت من جملة الأحاديث التي
يرى منها والاولى باطلا في
التي يخطئ فيها المفسرون
في تفسيرها

إلى أبي علي بطلان التمسك
 بالاعتقاد بالاعتقاد
 وحسبوا أنكم لم تلبسوا
 بتمسك العدو من الغنى

لا يا ابا عبد الله فديت ابا عبد الله
كفيتي التراب فديتكم
النهاية ففعلت ذلك الجوع
فكفيتي ففعلت ما فعلت واغضب
فكفيتي التراب ففعلت
النهاية ففعلت ذلك الجوع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

نقل ذلك لم يكن امر وجودا بنا على ما نحن عندهم من انه عالم العدم فليكن علم
والعدم المتابع عن المحدثات المتكئة جميعا كما مستفاد انما في نظرنا لبدء العلم على
لواحد منها واللام يكن علمه للعلم واذا كان علمه لواحد من تلك الالحاد فعليه لا بد
من احد السبلتين والآخر من اجتماع العلمين على معلول واحد ينقطع التسبب عنه فليكن
التخصص بالوجود والتحقق علمه العدم للمعلم عبارة عن عدم تيسر الوجود في الو
فلا يترتب العلم في الالية فلا تسبب وايضا العلم ليس لها حقيقة في الخارج فتختفي في الدين
فلم يضرها الدين لم يكن لها حقيقة فليانصها بها امر مشترك غير متبعض فيه بل ينقطع
بالتقطع المعتبر وما اشهر من ان التسبب في المحدثات ليس في التسبب في الوجود
كما هنا كما هو غير متبعض في مرتبة وليس في علمه في التسبب في ما علمت في بقية
تفصيل العلم بالوجودية لتفصيل التسبب في مطلق الاله التسبب في المحدثات
واقع وليس باطل على ما هو الظاهر كلامه فليكن **فصل** في علمه المحدثات المذكورة او في العلم
وما يتبع من الاضافات من ذلك ما يتبع الوجود لبدء العلم فليكن موهوب في مرتبة الاحال
هو معتد به بالذات على المحدثات وهذا ليس بمتبعض في بقية ما يتبع من حيث هو بده
الوجود في ذاته وطا هذا لبدء العلم في علمه هذا لم يكن اثبات الواجب بعد لبدء الاولوية الذاتية
لما ذكره فليس تعلمنا انما كما ذكرنا في هذا المطلب على دعوى الضرورة في تلك المحدثات وقد صرح بذلك
المصنف في حاشية التمهيد لخاصة المانع الاولوية الذاتية اذ في تقديره فليكن اثبات الوا
ببدء المحدثات ومع النظر على ما يمكن اثباته مع نفي الاولوية اذ يمكن ان يقتضيه امر عيني وجود الممكن
ما يتبع من حيث هو لا غير ذلك لكون نفي الكلام في انه كضارة بوجود الممكن مع ان يعلم بان ما يترتب
واقعة كافي الواجب والحق في الاله تعالى لا كثر ان يعلم وجود الممكن من غير بدء العلم ذلك الضمير
لوجوده واذا كان الضمير لوجوده كما هو موجود بالضرورة على ما عرفت في علمه لم يكن في اصل الوجود
لا يميز ان يعلم من جهة انه واجب والاكثار واجب لما عرفت في علمه الممكن كذا لا يوجد من غير ما يتبع
فليكن هذا الكلام على علمه الممكن كذا لا يوجد من غير ما يتبع

نظم يدور على سبعة أسلاك
الأولوية لها دخل في الأولوية

منه

او غير واجب بل غير اذ الوجود اول له واحتمل به من المصمم وذلك كما ان الواجب وجوده
اذا وجوده واجب من غير ان يكون هناك ما ينشأ من الذات من حيث هي او من غير انها فعلية

ان اراد بانفسه المستقلة التامة في
كل في هذه الصورة نفس الشيء
في صورة من الشيء وادارة الشيء
الاستقلال بها في نفسه المستقلة التامة
فلا يمكن ان يكون هذا كاشي من المصمم
كما ان هذه الصورة قد تكون في صورة
فانظر في العلة ما في صورة العلة في
اشترى كماله في بعض الجواهر

بحكم الذي الاولوية او في كتابة الاولوية اما في هذه الاولوية فظا واما كما ان الواجب اذا لم يستعد
من مفيد للوجود كما قالوا او ما يستمر في كماله من ان لو انهم الماهية مسئلة النفس والخاصة
من غير مدخلية الوجود المطلقة فتفهم فاستدق في ذلك الشيء في الحقيقة وقال في
لا ينفذ ما عليه

في الحالة الاولى من سقوط السقف بهذه العبارة اذ كل واحد من الوجودين يكون بالماهية
لا ينفذ ما عليه
له لو انهم يلزم من حيث الماهية لكل الماهية متعززة ولا يلزم بل ما في وجوبه بتميز في اذ الاول
تخصيصه وتبين هذا ايضا وقد حقه المصنف ذلك بادكاهم ان لو انهم الماهية لا مدخلية في نفسه ولو انهم

ان الماهية اذا راعى لزوم الترتيب
بلا ينفذ ما عليه
المتعلق بالماضي في صورة الترتيب
المتعلق بالماضي في صورة الترتيب
المتعلق بالماضي في صورة الترتيب

احد الوجودين يد في مدخلية الوجود الطلق والايضا عند الموضوع
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه

عند الحقيقة كانت العلة المستقلة في هذه الصورة تفصيلية
المتعلق بالماضي في صورة الترتيب
المتعلق بالماضي في صورة الترتيب
المتعلق بالماضي في صورة الترتيب

انما يلزم من وجوب العلة تفصيل المعاني وحقيقة وان لم يكن المعنى موقوفا عليه والماضي هي
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه

للتجريدية العقل بنفسي عن كون مرتبة المطلقة في التحصيل فوق مرتبة فاعلم ان بنفسي عن ذلك
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه

لكن يلزم من حذوهم ان في قاعدة في العلة ولا عنه اليه فاعلم
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه
لا ينفذ ما عليه

يا بوجدهم اخرجهم من الاماكن وبالمطابق للمطابق لا يفسر الكلام هذا و
 الى اصل عند المصنف سوا ما بين الاماكن واما اعتبارها فيكون من الاعراض
 واما كانت عين الملوثة الرابعه لكن تغايرها فيكون من الاعراض فيقوم العصبه
 الملوثة الرابعه واما احداثها ومصادرها على مفهوم العصبه عارض لتلك الملوثة
 وعروضها مشروط بعلو الابهاء والانتزاع بها وذلك الاجزاء في العصبه اخرجها
 تلك الملوثة ولا يكون عدم تحقق تلك الدوات عند تحقق المبرم فيكونها اخرجها
 في اخرجها لا يصدق عليها انها عصبه بشرط ما وقد يمتنع ذلك الشرط فيكون
 المصدق الذي يصدق تلك الاجزاء حقيقة ولذا يختلف كونها عصبه من تحقق جميع الاجزاء
 ناسية من عدم العرفي بين ما هو كل تلك الاجزاء حقيقة وبالذات وما هو كل الاجزاء
 هذا القول ليس المراد يا بوجدهم اخرجهم من الاماكن في تفسير الكلام غير مفيد ولما جعل
 عند اجتماعها مطلقا اهم من ان يصدق على بالذات او بالعروض في رد التقضي المرباة يا بوجدهم
 جميع اخرجهم عصبه وبالذات فهو موجود بالضرورة وهذا مما لا غبار عليه وعما قرأنا نظارة
 او ردنا المحنة يا بوجدهم اخرجهم من الاماكن بشرط العصبه في ردنا فترده من ان المصنف واطرا بالعرض وما صدق
 لا يكون محتمل مستند الى العصبه في ردنا له مع كلامه ان ثبوت في نفس وشيئ اخر
 لا يتبعه الاجزاء مثلا كونه الابهاء انما وكذا كونه حيوانا وكذا الملوثة الرابعه فليس
 من هذا القبيل ان يكونا عصبه امر فيهما لكن من لا يفي حمله عليها فهو ناس من عدم
 الفرق بين العصبه كالعظم والذات والعصبه كالحمل والى ان المصدق والابهاء
 بانها بوجدهم فليس هو الملوثة او الملوثة بشرط مطلق الابهاء والانتزاع في اخرجهم
 هو الملوثة في هذا المعنى او الملوثة في هذا المعنى الذي لا يفي ان يعلق الابهاء والانتزاع بشرط
 لكونها جريئتين للعصبه في تلكه من ان يكون الملوثة اما اولها فيهما من الملوثة
 انما وهو ان مفهوم العصبه عرض لتلك الملوثة التي هي حقيقة في نية الشيء لا هو قضية
 فيكون لا والابهاء بطر

العلم بالشيء
العلم بالشيء
العلم بالشيء

لا يصح ان يصير متعلقا لغير الحكم اذا اتي بالعلم والاشتراف ولهذا كان الفرق بينهما
بين صورة الشك واليقين باذ الجزء الرابع ليس معلوما في صورة الشك اصل
وفي صورة اليقين صار معلوما وكافوا في الحكم والتقدير عاين الحكم بالبرهان
وقوع النسبة ولم يخصوا بالادراك الاذعان ولهذا اختلفوا عليهم المصنف في حاشيته
على سقوط الترتيب باذ الشك بل الوصل فيه داخل في تعريف التصديق وجعلوا
العلم التصديق متعلقا بكل شيء حتى يصير متعلقا به التصديق واذا الفرق بين
واليقين انما هو باذ صورة الشك تعلق العلم التصديق بالوقوع والمالوقوع
وفي صورة اليقين تعلق العلم التصديق به بالوقوع مضافا للاول وانما كيف
ان في صورة الشك لا يتعلق العلم بالوقوع النسبة مع اذ الشك انما يقع فيه
وهو في اذ كفي الجملة واذا لم يكن الجزء الرابع معلوما اصلا حين عدم الحكم ليس
تحقق اصلا فلا يتحقق مادة النقص والاصولية في التصديق على المذهب المذكور
فان مجموع التصديقات الثلث من حيث كونها معرفة الحكم وبشرط كونها كذلك
تسمى تصديقا على هذا المذهب فمن عين التصديق بشرط عرفي الحكم حين علم
يتحقق جميع اجزاء التصديق فيتوسط النقص **قال** وفيه اذ الحكم باكمال جميع الممكنات الموجودة
اه اقول الجواب عنه ان مقتضاه ان العلم به انما يبين اذ الابرار المتعلق اورد على الكلام
المتعلق هو المذكور في العلم العين واجب عليه بوصفين ومنه فبدن الكلام
لا يرد علينا وليس شرطه انه يرد على ما ذكره هنا يدل على ما ذكرنا ان تعلق الكلام الذي
اورد عليه هذا الابرار واجبه فقال في كونه كل مركب ممكن مسلم اه وكذا
مراه اذ هذا الابرار يرد ههنا كما ينبغي ان يتعلق قبل هذا مستلزم اه فعلمه نظره
فيما ذكرنا وهذا انجيمه لا يحتاج فيه الى جعل النسبة متعلقة بموضع آخر مع انها
في نسخ الترتيبات لم يكتف الا بهذا الموضع حيث قبل هذه النسبة متعلقة
فانما هي في ذاته

وهو المذكور هنا
حاصل كلامه ههنا
ومعروف منه وليس
يصح عبارته في حق

فانما هو لا يمكن
ان يقال في حاشيته
فانما هو لا يمكن
ان يقال في حاشيته

والا فانه
انما هو لا يمكن
ان يقال في حاشيته
فانما هو لا يمكن
ان يقال في حاشيته

فانما هو لا يمكن
ان يقال في حاشيته
فانما هو لا يمكن
ان يقال في حاشيته

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فهم القصب الذي به وجه
احدها في التار فيه وجه

منهم من هو في الدنيا

أذنه لا يمكن حمله على
الاستئذان بحيث يشغل
فقد الوجود

لوجود قبة الخرد
الاسم توفد الامكان
الاسم توفد الامكان
الاسم توفد الامكان

لقد قدركم لانهم واقفون بكم لم يصدقوا
 انكم انتم ايضا علموا انفسكم اني انتم اخوتي
 من اهل البيت علي زانه علي

علم الحروف والادوات
الحرف الاول هو الالف
والادوات هي الواو والياء

[illegible]

ويعلم الاول ان الله قد وعدنا ان يبعث
الاول ان الله قد وعدنا ان يبعث
الاول ان الله قد وعدنا ان يبعث

عقبا باللات ايضا

A close-up of a blank, aged, cream-colored page. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots. In the upper left corner, there is a small, dark, handwritten mark that resembles a stylized 'L' or 'E'. The rest of the page is empty.

وكانت يريها
في المنام وهو
في الامم وروى
عن بعض اصحابه
انهم سمعوا من
الشيخ رحمه الله
يقول في الحديث
ان النبي صلى الله
عليه واله وسلم
يكون في الجنة
من الدنيا ما لا
يحصى ولا يعلم

31/3

الفقه ففتا
 عليه ما في الورد
 كلامه في المعنى في الورد
 الفقه ففتا

١٠٠

١٠٠

محال بالذات مح بالغير ولا غير ذلك لانه ذلك لا يلزم في الموقف المدعى المركب
 الموقف على اجزائه لا مطلقا وكذا لا يثبت ما بعده الا بعد صلح الموقوف والماد مع
 المركب واجزاءه ولا يلزم ذلك وذلك لانه عدم الواجب بالذات لانه الظاهر داخل في
 الفناء ويكفي ارجاءه انما ذكره فينبه وسواء الماصح الى الغير مطلقا يقتضي الامكان
 والحمل ان امكانه الموقوف اه اقول يمكن حله بغير ذكره في تطبيقه على تلك الفاتنة
 ولا بأس به فكيف هي انية فمطلق استيعاب الامكان المعتبر في المازم اعم منه ان يقع
 ذات الموقوف مقتضية له او غيرهما والعمد ان يقع متعادلا او متعاضدا او اقصيا
 كان كذلك فاما كذا الموقوف لذاته واعتق لانه لذاته لا يقتضي امكانه خفف الموقوف
 بدونه المازم الا بالنظر الى ذات الموقوف امكانا ذاتيا ولا ينافي ذلك عدم امكانه خفف
 بدونه بالنظر الى ذات المازم بل بالواقع ولعل الموقوف هنا مقتضى ذات المازم او اماره
 كما لزوما واقعا لا ذاتيا فتنبه **قوله** ولا يقدح في ذلك كافي فانه الحق الشريف قد
 لخصه الجريد واعلم ان هذا كلام ظاهر مقتضى النظر الجليل والحق ان الامكان
 مطلقا منه ان لا امكان لا غير وانه كونه الوجود بسبب الماهية في مساواة بلا واسطة
 او بواسطة عما يستفاد من ذلك كونه وجود الواجب له ورفعه ما لا ينافي
 في الامكان من جهة انه الذي هو لا افتقار لا شك ان المقتضى للملك الما لغيره لا بالافتقار
 كافي الوجود بغيره فانه في الواجب سبب باعث **قوله** واعلم ان هذا البهيم ينبغي
 انه يقع على حدوثه على البع **قوله** هذا مع انه غير صحيح في نفسه محال لا ينكر ان
 القائل بهذه الماشية اما في الاول فانه الدليل غير موقوف على كونه تكا الحجة مجتمعة في الوجود
 على ما زعمه ان كماله الجملة المجتمعة موجودة على وصف الاعمال بحيث لا حاجة الملة موجودة
 كذلك الجملة المتعاقبة اللاحقة انظر ان وصف اللاحق والتعاقب ليس له دخل في
 وعدمه وانما التمسك في نظر وكذا الفعلية جميع الامور المركبة من تلك التسلسلة الغير النجاسة
 في المقصود

ان دفع ما قبل من انه هذا لا يثبت في العقل لعدم دفعه الهية في السلسلة المذكورة الا اذا قبل منه
السلسلة واليد لم يقل بل ولا هو لازم من غير البرهان في كتب هذا واعلم ان الهية الاجتماعية
في المركبة الاعتبارية ليست جزءا لها ما هو خارج كيف والركب الاعتباري كالعسكر والاهل كاهن
اعتباريا لكونه وجوده في الخارج محققا والهية التي اعتبر فيها عبارة فكيف يترك جزءه انما ذلك
في المركبة الحقيقية التي لها وحدة حقيقية وانه فلا سيرة في الانشياء المقدرة لا تقبل شيئا
واحد له وحدة حقيقية ما لم يعتبر بعضها اية وهذا يثبت من غير صورة للركب والاستفاد من حقيقة
فلا سيرة على سيرة حكمه الصيغة الاجتماعية في المركبة الحقيقية جزء صورة وفي المركبة المادية
الافراد صا يترك عارضة ليست جزءا وانت تعلم اننا نحن الافراد صا وقع على سبيل التمثيل
والافانظ ان المراد بطلان ان الهية المركبة الحقيقية افرا على ما حققنا ان دفع المناقاة بين الحكمة

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely belonging to a previous page or a separate section.

من اجزاء الشيء فز لا ينفك عن ذلك الشيء عند ذلك الامرافة لم يكن له جزاء اخر من ذلك
الامر الذي ينفك عنه وكما جزاء بالضرورة فانه قلت انهم صرعا بالاربعه شراكه من ذلك

اربعه لاسن اشين واشين في سلك واحد من اجزاء الاشين من الاربعه والاشانه ليسوا اجزاء
ولا عين في ذلك فكل واحد من هذه الكلام شرا في اجزاء الاربعه الصوت في الصوت في ان ينفك

اجزاء الاشين من الاربعه بل اجزاء اجزاء الاربعه فقط ومنهم من يجابا اشرا في اجزاء
كونه جميع اجزاء الشيء من ذلك الشيء فجمع كونه جميع اجزاء المعلق نفس المعلق بل ذلك

بمعنى الصوت للمادة اقلية انضحت لانه هذا الاستطاع ان ينظر في ذلك المعلق
الشبهه وهو قولهم في ذلك المعلق في ذلك المعلق في ذلك المعلق في ذلك المعلق

لا ينفك اجزاء الاشيه من الاشيه بل الاشيه من الاشيه والاشيه من الاشيه والاشيه من الاشيه
للمادة فيلزم الحد في كل واحد من هذه الاشيه في كل واحد من هذه الاشيه في كل واحد من هذه الاشيه

هذه الشبهه افتر بعض المتأخرين في الجواب كسائر المتأخرين في الجواب كسائر المتأخرين في الجواب
اصطلاح اخر لا ينفك ما يتوقف عليه المعلق والحد في هذه العلة التامة على العلة التامة

فكل واحد من هذه الاشيه موقوف على مفعول لا ينفك التامة لا ينفك التامة لا ينفك التامة
الاشيه التي اوردناها في هذا الموضع في كل واحد من هذه الاشيه في كل واحد من هذه الاشيه

والسريه اقل هذا السريه في كل واحد من هذه الاشيه في كل واحد من هذه الاشيه
ليس في الجواب فيه مدخل اقل ذلك لانه معلق في الفرضه انه لا امر في الجواب

من الاجزاء ولا في الجواب ولا في الجواب ولا في الجواب ولا في الجواب
ذلك المركب اصل وهذا الجواب اذا كان ذلك الامر من اجزاء المركب في الجواب

والاصل ان الاشيه في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب
في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب

في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب
في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب

في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب
في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing additional examples.

Handwritten marginal notes at the bottom right of the page, likely concluding the text or providing a summary.

Handwritten marginal notes on the left side of the page, providing commentary or corrections.

[Faint, mostly illegible handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

لوجود الامار على العين والاحتياج الى العلم به فحقا ما حققناه ان العلم على ما علمه لا يلزم من عدم مدخلية الظاهر في الواجب والحق في الموضوع عدم مدخلية في الركيب ولو كان كذلك لم يخلو من عدم مدخلية ذلك الحق في الركيب الموقوف ضرورة عدم مدخلية في نفسه وفي الواجبات **فلهذا** وكذا
الى التبع في الامور الثابتة في نفس الامر فيمكن ان يقال ان جميع الموجودات التي لم يمتدح
عنها او يقال مرادها هذا وذلك ما به يقع الربا بالحق ما بين ذلك والحق في الموجود الذي هو
يمكن شيعة في نفس الامر بل ما يمكن ان يحكم من حيث لا يعلم المانع وهذا الحق يمكن ان
كان غير اصطلاح عندهم اذ الحق اصطلاحا ما يقع بالقياس الى الوجود الذي هو في الحقيقة
يمكن باعتبار حقيقة الاعتبار الذي كانت عليه بهذا الاعتبار لكن اطلاق الحق على مثل هذا
غير خفي في كلامهم **فلهذا** بل في الصاعلة وكل علم في العلم يقدم على معلوما اقل يكون في العلم
هذا المراد في فهم

عليها باعتبار تقدم اجزائها ولهذا نزلوا ارجا ما يتوقف عليه المصلحة فقبلوا ما يتوقف عليه
العمل اجزائها واذا كان كذلك كان ذلكهم تقدمها بانسان مع تقدم اجزائها فذهبوا وبما هو
ما نطق من الظاهر الى ما هو في علمه في تعريف العلة اعم من ان تلك يتوقف واحد او ثلث
متعددة وذاته معاد لعدم بكونه الشيء مما يتوقف عليه الاخر كانه في الشهور لم يكن
لندا العلة في تعريف العلة العامة بل عرفنا ان يتوقف عليه الشيء واثانه صادق على كل
الواجب افضل الاول مع امتناع تقدمه على نفسه فانما انظره بكونه في وجه البقاء في
ما يتوقف فاعلم ان اوله ولعل مراده هذا يد علمه فله وجه انه اذا لم يتوقف العمل على ما هو

عنه انما على هذا لم يلزم على تقدير كونه الفاعل في الموضع الذي عليه نفسه ولعلله فلا يلزم
عليه قوله فيلزم على نفسه ولعلله **قوله** وانما يلزم ذلك لان ثبت الاستحالة لا الواجب
لخاتمة وذلك لانه اذا كان الواجب في ذاته موجودا كان الفاعل على الاستقلال بالشيء بهذا المعنى هو
المواجب لانه جميع ما عداه ما يدعيه لثبوت الواجب واسطة ما يستدليه ولم يكن موجودا انما عدم
هو وجهه واخصا بالامر الذي هو خارج واحد
وبين الامر الذي هو خارج واحد
اليه اذا احتياجه فاعلم عجزه عنه

ادركوا ان الله اعلم الساعين
على المركب
وكانت استغاثتي اجد ان المركب يولد
هذا المركب على تقدير تسليم افقاره
التي يارب يولد
قلوب على حدك في افقاره
والله اعلم الساعين
الذي يارب يولد

الموتى لذاته ضربة عدم استناده لذاته ولجزمه الامير الواجب الله هو على مستغنى
 بل ينكح كل مع تلك السلا اذ يصح كل من تلك السلا الفير المتأبته صارت عما بعد هاو

فلا يملككم مع تلك السلا اذ يملككم من تلك السلا الفير المتأبته صارت عما بعد هذا
ما زار عليا ابواحدة وذلك لانه يملك واحد منكم كما جاز عليا ما فوق المعلول الاخير المعروف اما
عديها

فوق العلول الامر على كل من كان عليه لما فوقه ايد امة وهكذا في جميع تلك السلالات التي
غيرته وكل واحة منها غيرت الى الاماكن في سماء المستند الى المستند الى المستند الى

التي ولو لم يرب غيرنا به لم عليه نفس بتلك المراتب الفخرية فانه لو لم
عليه نفس بالمراتب الفخرية لانه تلك المراتب التي كانت غيرنا به لولا القبول عليه

عليه السلام باسم رب العالمين والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة

الجلبة الخروقة فلورم من رن ورن وقومته متكاذة ما فيه لم يحضر مع السلطان بهذا الحذر
يدلحنا والمعرض حيث يلزم ما فيه فندبر **فلا** فيه اننا لا نرى ما كانه ان اقل ما
تقص الدليل فيكونه ان الحذر والجلبة والورود صوبت من الحذر وهذا الدليل

يقصر الدليل في بقية كلمة على الجواب في الجزء ولهذا اورد حديث يرجع المرفوع في هذا المقترح
لا يروى مما اورد لانه رجوع عنه الدليل الاول وما ذكرته في حاشية الخامسة من انه قطع الكلام

بكمه في على الكلى لا يد الشاة ليس يقين الما في جواب ان هذا يدل على عدم تغير الما في الكلى وان
المقدمة وروا على الكلى لا بداهة بل على كلى في هذا الما في محط في هذا التغير لكن لا بالتغير
في الكلى بل في الما في الكلى

حتى يتوجه الارباديل بالسف الى الموضع الذي كان فيه الخندق المذكور وبهذه الحجة لنسب وعللنا
على سبيل القطع لكلامهم اها هذا وان ترجح الرمي نعم ربحا جدا ان لم نزلهم ترجيح الرمي

بما لا يوافق أهلها إلا بالرضا المستعمل على جميع الأجزاء كما دأبوا به باذلة على مستقلة لكل واحد وكلهم
 ما كونه لهم من ذلك العلة البسيطة أو بالحقبة للعلماء للوقوف من العبد والظاهر على ما عليه

[illegible]

المعين الظالم من غير ان كان الظالم لم يغيرها ما دفع عاتية ما بالان لم يال كما طاعة اله

[illegible]

(Faint handwritten Arabic script)

[illegible]

५३

مكتبة

م

مستحق

الحمد لله رب العالمين

الاول

وہو

ع
عليه
عليه

وَاللَّهُ يَكُونُ

الملك الناصر

مردود

2

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain along the bottom edge. There is no text or other markings on the page.

لانه لا يظهر البق إلا بعد عدة أيام على هذا المرحل اعني الحمله للمرضى
و في الثاني نرى انهم تعرض لهذه الحمله على وجهه يثبت
ولا يندفعه البس. ١١٤١

برهه اولم کور مارال
حققت کلام الله ویک
لا یکون کلام الله
حققت لا تقرض
التار

اولا الاصل ايضا وبالحكمة المقصود
في الخلية المنطقية كذا المصالح
في الجملي ايضا ولم يكف المصالح
في الماحاد اول

وَيُؤْتِيهِمُ الْغُلَّةَ الْكُبْرَىٰ وَالْغُلَّةَ الصَّغِيرَىٰ وَالْغُلَّةَ الْاَصْغَىٰ وَالْزَكَاةَ وَالْجَنَّةَ بَآلِ الْاِيْمَانِ وَالْجَنَّةَ الْمَعْلُوْمَةَ

وَالْمَدْفَعُ مَدْفَعٌ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى الْأُلُوفَ
الْمُؤَلَّفَاتُ الْيَمِينَ الْمُنِيبِينَ

هذه الامكان الطار
 في هذه الزمان على
 القاع السلس
 بطريق السهل

طريقه العاطليه والنفسيه في العمل
في العمل والروحه الانسانيه

دولة طاه الملكور
بانه لولم يكن
ذلك الجرم

نقول كما ذكرنا في المتن

الحاجب لها المكنات المستورة الوجه
الوجه واليدان والرجلان لان العتق في
المستتر ان الراد يهبط الى

ما العلم الناجي التوارد
 ما وقعها وما كان فيه
 ما قد قروا من فضله
 لا توارد

ما علم انه جاءه من الله انما هو
الذي في علمه المنع ويدعيه الله
منه كما هو الله الذي في علمه
منه

طالع الحوت
 نالج الما
 صورة
 ترمز تعدد
 التمامة
 العقل

وكانت تسمى بسعد الخياط
عليه السلام ثم الخياط
العلوي ثم الخياط
وكانت تسمى بسعد الخياط
عليه السلام ثم الخياط
العلوي ثم الخياط

علا
قصه
م

خطه و لا شك
رسم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the center. A horizontal crease is visible near the bottom edge, suggesting it was once folded. The page is set against a dark background.

هذا الكلام ليس له فائدة
في العلم بل هو من كلام
المتكلمين في الكلام
الذي هو من كلام
المتكلمين في الكلام
الذي هو من كلام
المتكلمين في الكلام

ولم يتوجهوا الى عام ذلك الدليل بآبائهم جوازهم جواز ذلك **فقد** هذا من باب
على جواز كونه العلة الباقية **فقد** المقصود انه اذا فتح باب جواز كونه الشيء علة تامة لنفسه
في الجملة فيشيد باب اثبات المصانع فلما فتح ان يفتح ابتداء امتياز المكنى المفروض ولا الامتياز
لجواز كونه علة تامة لنفسه **وا** المتوقفة في ذلك بين ممكن وممكن غير ممكن فيكون في كل ممكن ذلك

مركبا او بسيطا والسبب في ذلك انه استناد الاثبات يكفي في المصانع **فقد** ما ذكره لا يستلزم باب
الاثبات في باب الاثبات **فقد** لم يفتح باب الاثبات ثم لا يفتح في كل ممكن مما ياتى من المقتضى لا استلزاما بانه في كل
ممكن في كل ممكن **فقد** وجوده انه يمكن في كل ممكن في وجوده وليس كذلك بل مراده انه في المكنى هو المركب الى المكنى
ثم قال لو لم يفتح ذلك وجود كونه المكنى المفروض تامة لنفسه **فقد** في اول المرتبة **فقد**

الممكن الاخر وهو المكنى المفروض او لا ويستقيم من حيث بانه على جواز كونه علة تامة
لنفسه فلم يفتح الى غيره فلم يفتح السلسلة **فقد** اصلها وقطبها بل هو محال الميراث كما لا يخفى
ففيها **فقد** الوجود في السلسلة لا ياتي في امتيازها الى امرانه وليس يمكن ان يفتح
فيها **فقد** السلسلة بوجهين احدهما انه ياتي في اول السلسلة **فقد** السلسلة بوجهين احدهما انه ياتي في اول السلسلة

جزء للسلسلة المفروضة وهي مقصورة اليه وكذا ما فوق المعلول الا في الميراثية **فقد** في اول السلسلة
الاخير غير انهيته وهكذا **فقد** وانه لم يلزم سلسلة بانية يكون يلزم سلسلة متداخلة كذلك وانها
اذا يقال ذلك **فقد** المتغير الى المعلول الاخير وذلك المعلول العلة وهكذا في سلسلة بانية في السلسلة
التقديرين يلزم التسلسل فيكون اثبات الواجب بالمسلك البني على البطلان الدور والستول لا يثبت

وجوابه **فقد** علم مما يراه وذلك لانه لا يتقدم جواز كونه الشيء علة تامة لنفسه بل يتحقق
الغير المتناهية **فقد** على ان لا يفتح في الامر انه لم يكن واصحابها ممكن في كل معنى لا لثباته
على ان اراده له بغيره لم يفتح في غيره لم يلزم ان يكون المكنى واصحابه ليس كذلك ان كونه مراده هو انه
ذلك كونه **فقد** بعبده فكيف علة تامة لنفسه كان واصحابها مراده هذا ويكون ان يقال مقصوده هو

من استناد باب اثبات المصانع استنادا بآبائنا بالمسلك البني على بطلان الدور والستول بل

ان بعد علمت افهنا المسند
لا يري العلم ان كونه لا يفتح في العلم
العلم ان يفتح في العلم
العلم ان يفتح في العلم
العلم ان يفتح في العلم
العلم ان يفتح في العلم
العلم ان يفتح في العلم

فلا يثبت اثبات الواجب
الممكن في العلم
الممكن في العلم
الممكن في العلم
الممكن في العلم
الممكن في العلم
الممكن في العلم

انما قال في الترتيب المذكور غير فانه مراده
الربك في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم

الانها كل كلام انما هو على

بينة انه وجودها الخارج لا ينفك عن العرف ولا يتقدم عليه بالزمان ولا يلزم منه انه
لا يتقدم وجودها في الازمان بالذات بخلافها بل المعلنة المادية بل الحق انه عالم بوجوده في الازمان
اولا لم تعرض لها في اوج والموت هي ما هو التقدم الذاتي لهذه الزمان والارباب باعتبارها امرين
اعتبارها لا بشرط الارتباط والحق لا اعتبارها بشرط عدم الارتباط ومن المعلوم انه
اعتبارا لا بشرط في مقدمته اعتبارا بشرط في وقتها في كلام الشيخ لعدم
الطبيعة لا بشرط في الطبيعة بشرط في تقدم البسيط على المركب وانما قلنا
لما ذكرنا كلامه على السنداء فقد عرفت انه ما تقدم عنهم محمول على انه استدلال او كما كان المنع
والسند في معالته محيى بحسب الادب نعم يتوجب على المعصاة منه هربا للجحيم

الذي اوردته في قطعه وانت خيرة في معالته الجوز لك لانه السؤال المذكور انه كان استدلالا
كما هو الاصل من قطعه اعتمادا على جوابه كما كان الاستدلال فلا يستقيم في دفعه المنع بتقدم

ان لا يلزم منه تقدم كل واحد تقدم الكل في الزمان كما كان منقادا فلا يستقيم في جوابه

ههنا المنع مع السند الا انه ما كان الا في الاول فكل الجوانب المتعلق بها المعارضة ويستقيم المنع
في الموضوعين فبذلك اما باعتبار السؤل والاولة التي انما كانت المعلنة الموقوفة باقية
الاعتبار الا في الموضوعين فبذلك اما باعتبار السؤل والاولة التي انما كانت المعلنة الموقوفة باقية

انما بهذا الاعتبار ليس عين المعلنة ولا الملم عليه اياها بضم اجزاء ولا اتمم له جزوا
هو باطل فيها بكل اعتبار بين المعلنة وقد اجترأ في العلل باقية باعتبار في الجمل فكل معلنة
على انفسه برئتين وما ذكره قطعه وانت تعلم ما لا ذكره المنع بقوله قلت **قلت** لانه السؤل

في معالته الجوانب هذه السؤل وان لم يكن موقوفا عليه لكنه بشرط من السؤل المشهور
في كونه خارجا عن هذا الاعتبار مع معالته لا في وجودها فكل هذا المعنى يمكن تفهيم المرام

لا يتوقف على ان كانت هذه الكلام وذلك لانه تعالى عينه معروفا في حله عليه قوله
مشروطا به في حق و قد لا يجوز ان كان عينه الصالحه بل هو عمل عليه يتوقف على

الشرط في هذا هو ان يكون العمل على ما هو عليه في كل وقت

الانها كل كلام انما هو على
بينة انه وجودها الخارج لا ينفك عن العرف ولا يتقدم عليه بالزمان ولا يلزم منه انه
لا يتقدم وجودها في الازمان بالذات بخلافها بل المعلنة المادية بل الحق انه عالم بوجوده في الازمان
اولا لم تعرض لها في اوج والموت هي ما هو التقدم الذاتي لهذه الزمان والارباب باعتبارها امرين
اعتبارها لا بشرط الارتباط والحق لا اعتبارها بشرط عدم الارتباط ومن المعلوم انه
اعتبارا لا بشرط في مقدمته اعتبارا بشرط في وقتها في كلام الشيخ لعدم
الطبيعة لا بشرط في الطبيعة بشرط في تقدم البسيط على المركب وانما قلنا
لما ذكرنا كلامه على السنداء فقد عرفت انه ما تقدم عنهم محمول على انه استدلال او كما كان المنع
والسند في معالته محيى بحسب الادب نعم يتوجب على المعصاة منه هربا للجحيم

الذي اوردته في قطعه وانت خيرة في معالته الجوز لك لانه السؤال المذكور انه كان استدلالا
كما هو الاصل من قطعه اعتمادا على جوابه كما كان الاستدلال فلا يستقيم في دفعه المنع بتقدم
ان لا يلزم منه تقدم كل واحد تقدم الكل في الزمان كما كان منقادا فلا يستقيم في جوابه

ههنا المنع مع السند الا انه ما كان الا في الاول فكل الجوانب المتعلق بها المعارضة ويستقيم المنع
في الموضوعين فبذلك اما باعتبار السؤل والاولة التي انما كانت المعلنة الموقوفة باقية
الاعتبار الا في الموضوعين فبذلك اما باعتبار السؤل والاولة التي انما كانت المعلنة الموقوفة باقية

اد الكلام المازد

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

نشأ آه حيث قال لم يطلع المركب ان يقيم مغاير الواد فاذا وانت تعلم كمال العلم
بعد عن هذا الايضاح انما هو ان يبين انهما على عدم الفرق بين العلة التامة والجزئية
وبين مجموع علي الماد على ما ينادى عليه عبارة ثم بعد التبرر عن ذلك كيف يتبرر
فلم يترك ان يبين انهما على عدم الفرق بين العلة التامة والجزئية
بل هذا متبرر على ما وقع حكمها في الجملة ثم ما اورد في هذا المقام على المص بعد حذف
القدما العن المرتبط اليه لا يدخل لها في موصوفه له لم يبق الا ما اورد في
نفسه بقوله وفيه نظر لا يبي انما كانه العلة التامة للمجموع على الماد بدو
المعلول الماخبر كانت العلة التامة جزو المعلول ونقدت عليه فيقدم فيما ادعوه من عدم
تقدم ما على المعلول او كما يقال في هذا التبرر ظاهرا عنده فالله اعلم بظاهر
ليس فادعوا فيما ذكرناه **ف** وفيه انما نشأ هذا المقام فاصح كلامه في هذه الاشياء

ان ادركت العلة التامة للمجموع فيتم اصل الدليل على تقدير كونه الزاد بالعلية التي
وقع الزاد فيها هو العلة التامة على ما هو المعروف من انما لم يبق ان يبين انهما
جزء الجملة وهو ما على المعلول الماخبر كما في العلة التي بدخل فيها الواجب تعاضد آه في
من المدد لعضو الاعلى المستعمل ولا يدخل في النظر للزاد او القاع على السبق للمجموع
سوف مجموع فوالى اما ان يكون العلة التامة للمجموع فاما ليست مجموع على اما
ان المعلول الماخبر داخل في الاول خارج عن الثاني فتدبر فوالى ان يبين انهما
كجدي ان الارتباط وقد علم ان الارتباط لا يجرى في اطلال فقط هذا المجموع من حيث ان يبين
ارتباطا من جهة الترتيب يبين ان المعلول ومن حيث اعتبارها منفردة ان لا يسطر
علة تامة وقد علم ان يقدم المعتبر الثاني الاول فلا تقدم في تقديم العلة التامة على العمل
واضح الفرق بين المجموع بالتب الاول والمجموع بالاعتبار الثاني فوالى بالاعتبار الثاني
هذا التقدير للعلية والمعلول فوالى ولا بد من حديث الارتباط منظر في العمل

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم

الاول مثلا فلا شك انه يجوزهما سواء لو حفظا محلا او مفصلا موجودا اذ المراد بالمحال
هو ما هو في الهيئة الاجتماعية بدون الوصف اذ ذات الاثنين وهو موجود للهيئة
وان لم يكن الهيئة الاثنينية موجودة لكافة الواحد موجودا ولم يكن وصف الوحدة موجودة
واذا كانا معروضا الاثنينية موجودا ووجه محال لا محالة فلا بد من علة وتلك العلة
اخر يصح علة له فلا يخرج بمادة الاسكالاشي واجها عنه بعض الشايطين في هذه الهيئة
بانه الجليل لم اذ ذات الاثنين في هذه الصورة ممكن بل واجب وممكن فلهذا لا يحتاج
الا حاد قلنا لان ذات الاثنين في هذه الصورة محتاج الى الا حاد كيف ومعرضا لا
في المثال المذكور وليس الا ذات الواجب والمعلول الاول لا شك انه المعلول الاول وليس
محتجا الى ذات النفس وليس الواجب محتجا اليه في ذاته وليس هناك الا اية الثانية والثالثة
فظهر ان ذات الاثنين ليس محتجا الى كل واحد من اياه اقول في نظره ان افكارا وكل
الاضرا من حيث الذات مع اجلي البديهي مع هذا كما هو جواب هبة الشئ في الشفا
قال الله الماية والصورية على الذات والماهية لا يحتاج المعلول اليها من حيث الذات
والاعلى والعاية على الوجود كيف وهمم الاثنين ليس الا هذا الواحد ولكه الواحد
فالنظر الى ذاته يعطى انه لا يتحقق الا بالحق وهذا واحد وقد مر هذا في بحث خواص الجزاء الجز
مقدم على كل وجود او عدما ومن انكر احتياج الكل الى الجزاء فقد استلزمه الفطرة الانسانية
اعدم احتياج المعلول الاول الى نفسه وكذا انكار كل واحد من اجزاء كل الشئ عدم احتياج
الكل اليه ايضا لزم وهمم الاثنين عدم حاجة الشئ من الوجودين بل لكل مركب
ولكن ليس بين اجزائه احتياج يلزم هذا وذلك مما قيل به اقدم فان اياه فقلت قد ثبت ان
كل موجودا وما واجبه ممكن ولا شك انه معروضا الاثنينية ليس واجبا فحينئذ ان لم يكن
قلت الوحدة معتبرة في المقسم في وليس واجبا ولا يمكن ان يكون الوحدة غير معتبرة في المقسم
على ما ذكره المصنف في ما شئت التبريد والواجب ان يكون فلكل واحد من الجسمين والاعتبار
لا يجوز ان يكون اعم من الاثنين

انما لا بد من
واحد من الاثنين
انما لا بد من
واحد من الاثنين
انما لا بد من
واحد من الاثنين

فما كانت تلك المذمة التي لا بد لها من

ما عرفه ولا اقتضت بالاول لم يكن الجمل المعروف من تلك المذمة التي نطقت عليها
في الدليل المذكور في الكلام فيه فكل من انهم فاطبة في نظر هذا الدليل حكوا عليها
بانهما مكنة ولو سلمت انه لم يطلع عليه المكن اصطلاحا في مقامه الى كل واحد من
جزئيه مما لا يتكرر ويصدق على جميع اجزائه الذي هو عينه انه جميع ما يتوقف عليه هذا الجمل
ولا يخفى للملة التامة سوى هذا ثبت مطبق يتسلك بهذه الشبهة على عينه الملة

فكل اصطلاح لا يفرق بين
هذا المصطلح والآخر
لان المصطلح لا يستلزم

التامة للمطلوع وعدم تقدمها عليه ولا يتعلق الفرق بانه يطلع اطلاق لفظ المكن
اصطلاحا في قوله ذلك فاما شئهم فيهم احيانا والكثير الى اجزاء وهذا مناف له فلهذا
مقدور لان ذاته اقول انت ما قرنا بقولنا في شئهم ثم انما يحل من كلام صدره لا يقتضي
جوابه بل هو بانه لا يقتضي وجوب اللفظ ولا يمكن ان يكون قاعدة لم يطلع على كلام
يأمره لانه يعلم حاله من حال ما يتحقق من فاعلم انه علم انه هذا الفاعل في النظر
في الكتاب اعاب عن النظر الذي اوردته المصنفه وفيه نظر لا يجرى بهذا المعنى كثيرا
بأمره انما من افهات الكثير الى اماره من جهة كثيرة لاسيما حيث الذات في لا يلزم

في قولنا جواب عن هذه
الشبهة هو انه
انما هو كلام الجواب

وهذا المصطلح المأخوذ من الملة التامة للجملة لانه المراد الملة التامة لذات الملة لا المص
لصفتها التي هي كثيرة وانت تعلم انه لا يلزم من هذا لا يلزم من هذا الملة المادية والمصنعة في
الملة التامة مع انه لا يرد مما اتفقوا عليه وبالملة شائعة اكثرا هي اصطلاح اكمل الاجزاء
الذات مع انه ذات اكمل ليس سوى ذات الاجزاء لا يلزم من هذا انما لا يلزم من هذا انما لا يلزم من هذا
الما صدر منه ينبغي ان يخص المصنف المستند الى انفسه لانه لا يستند اليها بلا واسطة
وكذا في الجزاء نعم لا بد من ذلك التعميم في جانب المستند الى المصادره وكيف يجعل المستند

فان المصطلح لا يستلزم
الذات الملة التامة
لان المصطلح لا يستلزم

وذلك لان المصطلح لا يستلزم
الذات الملة التامة
لان المصطلح لا يستلزم

الاستدلال بنفسه اعلم مما يلقى بلا واسطة او بواسطة مع انه يلزم من ذلك
الافهم ان كل ما يستدل اليه مستدلا اجزائيا وكذا كل ما يستدل اليه بالماضي

عن أبي استند الاجرة وكذا عمل ما استند الى الصديقين الى استند الى
نفس ذلك الى بليلو ذكرنا صديقين الى لانه داخل الى استند الى

وَعَنْ هَذَا نَقَطَ الْعِلَّةَ وَالْمُرَادُ بِهَا مَا وَفَى الْمَارِ الْمُسْتَدَ الْإِنْفِصَالُ لَكِنْ
 فِي الْمُسْتَدِ لَهَا يَأْتِي بِجَزْءٍ أَيْ بِأَقْصَى الْمُسْتَدِ الْآخِرَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسْتَدِ الْآخِرِ

الفصل الثاني من اصول الماخيه فقط ولعلهم لم ينظروا الى ذلك وفي ما قال

ملاوطة الجزاء المستد بلا واطة الجزاء المند بوعلة سوايان ولعل المقصود

أكتة المستد الفهم الذي فاضت عليه الخرافة من التزل والتزع لانه فعل

الاستناد اليه اعلم من ان يلقب بلا واسطة وبواسطة في الاثر عليه ما ورثه ابي
 كره في نفسه او هوانه الا في الاستناد اليه او الى ابيه او الى ابيه

فكما المستند الى ما صدر عنه في عدة الجزاء الكثر من المستند الى ما صدر عنه الجزاء فان اسم كونه

[illegible]

الاولوية ويلزم اذكل واحدة تسعة هذا المعنى ولا مانع في اجماع العلماء
المتدخلة كما قرره فامل **فصل** في اطلاق كاتبة سيد المحققين ومند

توارد العلم على سبيل ابدالكلام ههنا فناردها على سبيل الاجماع والى الله
 سيرة الحكماء

ان في قوة اول المسئلة وغير الخ بل تقطع لا ينظر يحصل هذا دفعه لما ذكره وبما
لصدائقه وبكفي هذا فائدة هذا راجع الى المعنى المكتوب ان وجهه ان مصدرها هو ما ذكره

الكتاب واحد لغير

[illegible]

المصيبة المؤثرة بالأم هذا على السقطة لا العلة العامة ولهذا عبر عنه بالوثر بالأم
في الجوع جميع تلك السلاسل بكونه ولا تفسح فيه مجالاً لما ذكرناه أولاً ولا بد من
إذا احاد الجوع الأول يعني احاد الجوع الثاني فلا فساد في هذا النوع أي بهذا الساقط
والله اعلم

[illegible]

تلك السلسلة هي مجموع تلك السلاسل التي هي كل واحد منها على مستقلة لواحد من
الاعداد. وقد علمت ان في بين جرت تلك الاعداد متفرقة كما في الوجه الاول بين جرت تلك الاعداد
كما في المثال وقد تم نظري في الاعداد وانما فكرت في الاعداد لان اعدادها منها وان نظرت

الفريق بين الفريقين واذ الحق هو انك وفهم ما فصلت اسئلة الامارة في هذا
فيلزم الامر بالحق والعدل
وجواب ولو فاف الفرق بين الاعتبارين قال نعم انه فهم وانما فصلت لك كبيرة
ان الفرق بينهما على محض استنباط السلاسل لا
والله اعلم بالصواب فان الحكم بغيرها حاصله ان الظن
الذي هو انك ليس عاينا من غير

منه كلامه فلنفسه ان المراد من العلم العامة هو العلم على الشيء مع العلم ان الخلق في نفسه فاعلم
عليه بما يدرك عليه سوف كلامه في علم الجوز المركب على ما فعله هو ان لم يسمع
ما ينبغي في نهجهم ما في كلامه عند هذا نظر انه لم ينفذ ما ذكره ان مراد المصنف من العلم
هو العلم بالشيء على ما هو عليه في نفسه فاعلم

حيث اطلق العنة الثالثة على تلك الجملة في هذا ذلك واذا اول كتاب وديرسه و
 جعل العنة الثانية على كتاب ما ذكره فحينئذ يفرق ونسب الامور اهل ان اطلق بكلمة
 العنة الثالثة على كتاب ما ذكره فحينئذ يفرق ونسب الامور اهل ان اطلق بكلمة

وذلك لانه الماعل المامود على هذا الوجه يكن اضراركم بعضا من السلسلة فكل هذا

ما ينبغي
 المسح على
 اليدين
 بالنصفين
 وانما
 الى رفع
 المصباح
 وكونه
 على

[illegible]

والله اعلم
الى الحق
السلام
بالتقريب
الى الحق
مولا فاضل
بوجه
فان احاد
واحد الا
واحد الا
واحد الا

عبدالله بن عبد الوهاب

هذا العمل شريكاً في الموضع الشرح الاول المذكور في كلامه له انه وذلك لانه لا شك
الى البعض الآخر خارج عن الفاعل المعارة لجميع ما يتوقف عليه المعلوم في ان ذلك
البعض الآخر يضمن تلك الامور المعارة وما ذكر في دفعه سرور وبانه اذا جعل
المعلوم تحتها الى الفاعل المافق على هذا الوجه فالترديد في كونه عن اجلة او بعضها
على تقدير عدم الاشتغال بالامور الخارجية او وقع فيه كما هو الظاهر في قوله ان ذلك
الفاعل فقط غير المحو والكتابة التردد وقع في المركب من الفاعل ومن تلك الامور
وهو الظاهر من كلامه وظاهر ذلك المركب هو العلة الباقية فيها فيكون بها تمام اجلة
كما قال في رده على من يقول كلامه قدس سرور في نقى البعضية لا يتم الا اذا اُخذ الفاعل على
الامور المركبة ومنها يصح دعوى عدم الاحتياج الى الخارج عنه في نقى النفسية لان
الاناء اُخذ الفاعل معارفاً لها حتى يتم عدم كونها نفساً او انه لا راعى بطاير
الكلام وتوافقاً وراى انه في شق البعضية لا بد من اعتبار التركيب على نفسية
في ذلك ايضا وصرح بانه بالعلم المشهور وقد اعترف قدس سرور بما ذكره
فيها **هـ** ويمكن دفعه بانه يقال انه اقل تفسير كلامه قدس سرور بهذا التوضيح
وتدليس باليلوج حاله وشأنه وقد سبق وذلك لانه انما نقى البعضية اما بوجه يجعل
تلك الامور جزواً في نفسية بانه يجعل معارضة عارضة عن العلة وانها ما وضع
او لا هو تقدم الفاعل المعارة وحارر فيه ان من او بعض هو المركب كما هو الظاهر
فلا تطابق بين افعالها ولا انتظام في افعالها **و** لكن في هذا امر اخر اقل هو
الفاعل المعارة الفاعل على رضاء المعارة او الفاعل بشرط المعارة في الاول لا محالة كما ذكره
لا وجود الفاعل المعارة في ما يتوقف عليه وقد سبق المعلوم ضرورة في كل معلول سرور
بسطاً او مركباً على اننا نعلم لا فرق بين ان يجعل تلك الامور جزواً وسطاً او مقيداً
وعليه فكل معلول العلة الباقية في غير المركب فكل الفاعل المستحق بهذا المعنى ولا يمكن الحكم
في تقديره الذي لا يمكن حله

هذا العمل شريكاً في الموضع الشرح الاول المذكور في كلامه له انه وذلك لانه لا شك
الى البعض الآخر خارج عن الفاعل المعارة لجميع ما يتوقف عليه المعلوم في ان ذلك
البعض الآخر يضمن تلك الامور المعارة وما ذكر في دفعه سرور وبانه اذا جعل
المعلوم تحتها الى الفاعل المافق على هذا الوجه فالترديد في كونه عن اجلة او بعضها
على تقدير عدم الاشتغال بالامور الخارجية او وقع فيه كما هو الظاهر في قوله ان ذلك
الفاعل فقط غير المحو والكتابة التردد وقع في المركب من الفاعل ومن تلك الامور
وهو الظاهر من كلامه وظاهر ذلك المركب هو العلة الباقية فيها فيكون بها تمام اجلة
كما قال في رده على من يقول كلامه قدس سرور في نقى البعضية لا يتم الا اذا اُخذ الفاعل على
الامور المركبة ومنها يصح دعوى عدم الاحتياج الى الخارج عنه في نقى النفسية لان
الاناء اُخذ الفاعل معارفاً لها حتى يتم عدم كونها نفساً او انه لا راعى بطاير
الكلام وتوافقاً وراى انه في شق البعضية لا بد من اعتبار التركيب على نفسية
في ذلك ايضا وصرح بانه بالعلم المشهور وقد اعترف قدس سرور بما ذكره
فيها **هـ** ويمكن دفعه بانه يقال انه اقل تفسير كلامه قدس سرور بهذا التوضيح
وتدليس باليلوج حاله وشأنه وقد سبق وذلك لانه انما نقى البعضية اما بوجه يجعل
تلك الامور جزواً في نفسية بانه يجعل معارضة عارضة عن العلة وانها ما وضع
او لا هو تقدم الفاعل المعارة وحارر فيه ان من او بعض هو المركب كما هو الظاهر
فلا تطابق بين افعالها ولا انتظام في افعالها **و** لكن في هذا امر اخر اقل هو
الفاعل المعارة الفاعل على رضاء المعارة او الفاعل بشرط المعارة في الاول لا محالة كما ذكره
لا وجود الفاعل المعارة في ما يتوقف عليه وقد سبق المعلوم ضرورة في كل معلول سرور
بسطاً او مركباً على اننا نعلم لا فرق بين ان يجعل تلك الامور جزواً وسطاً او مقيداً
وعليه فكل معلول العلة الباقية في غير المركب فكل الفاعل المستحق بهذا المعنى ولا يمكن الحكم
في تقديره الذي لا يمكن حله

فظهر

هذا العمل شريكاً في الموضع الشرح الاول المذكور في كلامه له انه وذلك لانه لا شك
الى البعض الآخر خارج عن الفاعل المعارة لجميع ما يتوقف عليه المعلوم في ان ذلك
البعض الآخر يضمن تلك الامور المعارة وما ذكر في دفعه سرور وبانه اذا جعل
المعلوم تحتها الى الفاعل المافق على هذا الوجه فالترديد في كونه عن اجلة او بعضها
على تقدير عدم الاشتغال بالامور الخارجية او وقع فيه كما هو الظاهر في قوله ان ذلك
الفاعل فقط غير المحو والكتابة التردد وقع في المركب من الفاعل ومن تلك الامور
وهو الظاهر من كلامه وظاهر ذلك المركب هو العلة الباقية فيها فيكون بها تمام اجلة
كما قال في رده على من يقول كلامه قدس سرور في نقى البعضية لا يتم الا اذا اُخذ الفاعل على
الامور المركبة ومنها يصح دعوى عدم الاحتياج الى الخارج عنه في نقى النفسية لان
الاناء اُخذ الفاعل معارفاً لها حتى يتم عدم كونها نفساً او انه لا راعى بطاير
الكلام وتوافقاً وراى انه في شق البعضية لا بد من اعتبار التركيب على نفسية
في ذلك ايضا وصرح بانه بالعلم المشهور وقد اعترف قدس سرور بما ذكره
فيها **هـ** ويمكن دفعه بانه يقال انه اقل تفسير كلامه قدس سرور بهذا التوضيح
وتدليس باليلوج حاله وشأنه وقد سبق وذلك لانه انما نقى البعضية اما بوجه يجعل
تلك الامور جزواً في نفسية بانه يجعل معارضة عارضة عن العلة وانها ما وضع
او لا هو تقدم الفاعل المعارة وحارر فيه ان من او بعض هو المركب كما هو الظاهر
فلا تطابق بين افعالها ولا انتظام في افعالها **و** لكن في هذا امر اخر اقل هو
الفاعل المعارة الفاعل على رضاء المعارة او الفاعل بشرط المعارة في الاول لا محالة كما ذكره
لا وجود الفاعل المعارة في ما يتوقف عليه وقد سبق المعلوم ضرورة في كل معلول سرور
بسطاً او مركباً على اننا نعلم لا فرق بين ان يجعل تلك الامور جزواً وسطاً او مقيداً
وعليه فكل معلول العلة الباقية في غير المركب فكل الفاعل المستحق بهذا المعنى ولا يمكن الحكم
في تقديره الذي لا يمكن حله

الخطاب المعارة الى الاسم
والاخرى قدس سرور

الخطاب المعارة الى الاسم
والاخرى قدس سرور

الخطاب المعارة الى الاسم
والاخرى قدس سرور

بتقدم العلة الثالثة في الركبا والعللة الثالثة ملة بالمعنى المشهور كذلك هذا العلم
 المتأخر على هذا الوجه فكلما وايضا العلة العامة المتضمنة جميع ما يتوقف عليه العلم
 مما يحتاج اليه المعلق على النظر واطلاق العلة عليه كما طارها على الثالثة يعني افرقها
 بين العلم لا يلزم تقدم الشيء على نفسه اذا العلة بهذا المعنى كالعلة الثالثة ليست تقدم
 بتقدمه والا يلزم الدور فانه قلت استأخر كونه علة لنفسه يعني ان كونه كذلك
 لزم تقدم الشيء على نفسه بل كانه فاعلم ان الشيء ليس عين ذلك الشيء قلت يسري
 في تمام كلام قدس سره كما ان كان الضاد لك حيث قال وهذا ان من علية
 اذا اللازم تقدمه على نفسه برتين قد مر **قوله** قد عرفت ما فيه انت اية وتعرف ما
 اندفع به ما فيه **قوله** هذا لا يدل على ما ادعاه من انه هذا الجواب مثال هذا العلم في علمنا
 الدم كفاة ادعائنا يختلفا خلافا في الزاوت وليس جبرلا وادعوا **قوله** هذا الترتيب في العلم
 انظر هذا الترتيب قد يقع بين امور بعيدة للمعنى في العلم والعقيد **قوله** والماضي
 فيه من علم ما اقول الخالية فيه ايضا مثل ما مر **قوله** فيمكن ان يقال اقول هذا ما يدفع ما اورده
 لانه دليل افر وقد اورد قدس سره في هذا الشيء دليل افر ونظر في حله وهو موقوف هذا
 الدليل وليس غرضه ان لا يمكن استدلال افر عليه ولعل غرضه ان يعلم ان يكون انما كلامه
 بما قال في السابق الاول لا يدفع ما اورده لانه فنذكر **قوله** لانه فذلك اقول هذا المطلب
 الرما وينبغي للمطالع ان يبذل في الجهد والمصاعلة لم يتصد لآية هذا الدليل ولا يتبادر ليدل
 استخراج اقل في اثبات كونه العلم المستعمل للعلم هو الجهد وقد خففه العلم على الاستعمل
 للعلم لا بدلة ينه فاعلم ان كل من امار الهملة او استعملها في افعالها ودخلت مما سبوا في العلم
 يعلم انه يتم كذلك هو ما نزل العلم الاخير المميز الذي ليس الا فاعلم كل واحد من اهل
 ما اذن العلم الاخير المميز الذي يكون معلوما لا محالة ولكلمات هذه الهملة متممة على
 لانه يمكن ان يكون معلوما لا محالة لا محالة
 منتهى فاعلم واحد على وجه من ذلك التسلسل فالتسلسل متممة على معلوم لا معلوم

[illegible]

[illegible]

وما كان سبب الاشتراك عدم
سبب الوجود ووجوده
فالبقاء بالذات
هذا هو الوجود والعدم
لازم

الملاكوذ سابقا
على كذا
ان تقدم
على لا يثبت
منه

العدم يتقدم في الوجود
على عدمه
العدم يتقدم في الوجود
على عدمه

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم
هذا هو الوجود والعدم
لازم

[illegible]

وہی

فصل
في بيان

المرتبة
فان قيل
هذا من غير ان يكون له وجود
وليس من غير ان يكون له وجود
ولا ان يكون له وجود
ولا ان يكون له وجود

ارتفاع بعض اجزاء لترتب على قلم ويلزم منه امتناع عدم بالكلية بحيث لا يمكنه يتطرق
العدم اصلا بوجه من الوجوه ان عدم بالكلية او باعتبار عدم بعض الاجزاء وقيل فيلزم

جميع الاجزاء متع عدم بالنظر اليه لانه عدم كل جزئ يستلزم عدم الجزء والجزء لا يجمع الا بالجزء
واحد من اجزاء لوطر في المعتدة اليه عن ايقين واما احتياج الجزء الى موجود مستقل بالحيث
المذكور هو انه لا يستلزم الجزء الاليه او الى ما صدر عنه لم الكلام بالباقي وذلك بالحيث

لا بد للجزء من موجود يلقى ارتفاع الكل بالكلية او باعتبار ارتفاع بعض الاجزاء متعلقا بالحيث
اليه او العلة ما لم يتبع جميع احاطة عدم المعلق بالنظر اليها لا تقبل ان تعلق علة له فيكون

واحد من الاجزاء متع عدم بالنظر اليه لانه عدم كل جزئ يستلزم عدم الجزء والجزء لا يجمع الا بالجزء
يكون جميع الاما كذلك يلقى اجزاء على الجزء نفسه ولا داخل فيه اذ لكافة نفسه

فيه كان نفسه واجبا لذاته على الاول والداخل فيه على الثاني لانه ما يتبع عدم بالنظر الى ذاته
كما واجبا لذاته ولا يخفى ان هذا التبرير يندفع اية ما ذكره في نظر لان انه اذا لا يمكن

اقتضا ركوة العلة داخلية لما عرفت انه لم يترك كونه ذلك الدافع متع اقله كونه يتوجه
ان ذلك انما يتم على تقدير ان يلقى عدم الجزء من عدم الكل على ما ذهب اليه البعض وقد علمنا ان هذا التبرير

اختاره المحقق الشريف في حاشية المطالع وفي حاشية التبريد وفي حاشية شرح
الاصول اذ لا يقدح كونه في فرع لكونه لم يترك كونه ذلك الدافع متع اقله كونه يتوجه

متع بالنظر الى ذاته لكافة ذلك الجزء واجبا لذاته ههنا واما اذ كانت عدم الجزء علة لعدم
الكل وليس عينية وهو المانع لانه السلوب بغير تميز الكفا وظا انه وجودا لكل غير وجود

كذلك عدم غير عدم فلا ان اللازم ان يقع لكل متع عدم بالنظر اليه لانه يقع لكل
متع عدم بالنظر الى ذاته ههنا يلقى واجبا لذاته فامل **قال المصنف** وتعلق لان ان العلة

المستقلة اه فاه قلت لا مدخل لمن احتج بالجزء الى موجود مستقل بالحيث المذكور في هذا
المنع بل لو سلمنا احتياج الجزء الى موجود لا يستند منه الى اليه او الى ما صدر عنه يمكن

العلم
فان قيل
هذا من غير ان يكون له وجود
وليس من غير ان يكون له وجود
ولا ان يكون له وجود
ولا ان يكون له وجود

العلم
فان قيل
هذا من غير ان يكون له وجود
وليس من غير ان يكون له وجود
ولا ان يكون له وجود
ولا ان يكون له وجود

يكون ان يقال لان اهل العلة المستقلة التي بها يتوقف عدم المعلول يجب ان يتوقف ما رجا قله
والا كانت الى اخر ما قلنا قلت اذا سلم احتياج الجموع الى الوجود لا يستند الى الله

او الى ما صدر عنه كيف يكون اذ يقال وانما يلزم لو لم تكن العلة بها يتوقف عدمه وذلك لانه
تلك العلة لا يمكن ان يحتاج الجموع اليها وليس بنفسه ذلك الدافع للمنع مما انه علة

لجموع ولا مما صدر عنها وذلك فانظر ان هذا المنع انما يظهر وردده على تقدير تفسير العلة
المستقلة بغير ما قرره في الدليل واليه اشار رحمه الله حيث قال بانه لا يستند وجوده

منه الى الله او الى اجزائه او الى ما هو مستند اليه فغير تفسير العلة المستقلة ليظهر ورد
المذكور **قلت** وهذا لا يتوقف الا واجب الوجود وذلك لانه لو كان ممكن الوجود كان علة

ولذلك العلة ليست بنفسها ولا مما صدر عنها وكما يحتاج الىها الجموع فلم يكن ما في ضرورة
مستقلة علة مستقلة **قلت** ليس هذا الا محض السؤال الاول والاكتفاء بالثالث اقول السؤال

الاول من الاحتياج الى الوجود هو المستقل بالجميع المذكور والى ما انما يتوقف من قطع كلام
اه والثالث ما ذكره بقوله ولزم ذلك واما قوله ان يتوقف ذلك بالجمعية ليسوا بالاجزاء هذا

الطريق بل على ما ذكره المستند في موضع اخر مما قلنا ذكره بها ولا يلزم ايراد الجموع هذا الدليل
ثم لا يخفى ان السؤال الثاني والثالث من جملة الاول والثالث هو الاول فلهذا احتضنا الثاني والثالث

على انه انما يجزأ بانه قد مر مرارته في هذه المسئلة المستقلة ككل جموع العلل المستقلة لاهله وذلك
الا ليه او الى ما صدر عنه او لجموع السلاسل ليس بما لا يستند الجموع الى الله او الى ما صدر

عن الله استند الى الله ايضا فهذا الكلام بمنزلة السند للمنع المذكور واما اسماء تلك العلة **قلت**
الاول ترك كلمة في اقول وقد ذكرتها بعض المقدمات في احوال الباقى الى ما سبق فلما غاب في

كلمة في **قلت** لو سلم التقارب فهو لا يلائم الا ما قلنا هذه مقدمة ان غاية ما يقال
للتفصيل والبيان لا للتعليل **قلت** يترى انه اعترض عليه من وجهين لا بد من تفصيل

فهذه الجوابات كونه على ما قلنا
والجواب الاول كونه حقيقيا
فلم يكن له احد من مستغنيين عنه للآخر
كما قد فهم

ان ذلك لا يتوقف

منه الى الله او الى اجزائه او الى ما هو مستند اليه فغير تفسير العلة المستقلة ليظهر ورد

في مرادنا لا يدل على ما قلنا

وصفیه

المصارف في نظام المصارف الإسلامية وتوضيحها في الوجوب بالقرينة القنينة بشرطه وذلك ما

يقال اذا وجب العلة وجب المعلول وهذا الما يلزم على فرض وجود العلة ووجودها فلا يلزم

[illegible]

على التمسك بالدين كما لا يتحقق ههنا الا احكام حلية فرضية وكذلك لا يتحقق الا

وجوابات ورفية وكما ان الحق حكم على واقعنا تقدير لانا هي الشرطيات في الفرض المذكور غير واقع

فذلك كقولنا وجوب واقف على التمسك في الفرض المكشوف واقفة فلما بداه ينسري الى وجوب واقف

فمنكم في حوائجكم حليماً فهو الوجوب بالغير هذا اذا قرأ الكلام على تقدير وجوبه

ملك الاحاد واذا اقرضا فقد رعدما فزى منزلة مشروطا كانت مقدما بها كاذبة فكيف

يُسْتَمِ وَضَعَهَا وَهِيَ الْمَاءُ فِي الدُّنْيَا وَالْوُجُوبُ بِالْفَرْعِ وَالْمُقَدَّرِينَ سُدْفَمُ أَيْضًا مَذْكُورُهُ بِقَدْرٍ

لا بد لهم ان يأتوا الى ارضهم بقدم الى اقطاب وكف وبنكاه ومنه مقدما غير متناهية اما في

از موضع المقصود ملاحظه يتبع وضع الثاني وكيف يدل عليه وضعه بقوله
لما فاضل واما على تقدير الاول فلهذا المراد من وضع المقدم وقسم على الست على انها حلقه

حكم الدين فيها ما حكم النبي ويكون عند حال انه حكمه على تقدير افرانه روى الحكم

نشرط فلم يته حكما اهلنا افر هو الوجوب الواقع به الملائم هو الوصف الفرضي **فالم**

ايضا لا معاد في اذهان اهل القوم المدعوم في نسخ التي رايناها فلما لم نر معبود من سوا الله

قال للمفتي والظاهر في نفسي كان الوهود بدل الوجود **قل** لانه المقدسة العالمه ما اذ انك

اقول الطرق المذكورة عامها موقوف على ان العلم المستقل هو لا لاسدائه على علمه مستقل لكل

احد اهل الجوزى هذا هو دون اسماها ط العتاد واما تلك المعلقة فقدت في الامور

ويعتبر في هذا ما لا يدرك الا بالقرينة والاشارة **فان** وايضا هذا

في ما ذكره لاضافة في انه اذا كان الطابع الثالث بره الى الثاني على رعيه فكما مر

في بيوتهم
الاطلاء
صاحبة
الملك
والاقدية
والنيل

والله اعلم
بالحق

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain along the bottom edge. There is no text or other markings on the page.

۱۳۰۰

فإن كانه آلات من حيث هي عبادة وظافريد الآلات من

من حيث الوجود

مرانه من اقول الطمان انه اقول تمام رعو اليه وذلك **قوله** هذا هم وانه عو اليه

لما رآه يقتضيه الذات من حيث الوجود في تيقن المستوفى أقول هم فكروا به هذا

من المتكلمين مجابة وان العقل كما تقدم المفيد للمودع المستفيد من معرفته

فإن الذات في هذه البرشكات بمن الوجود العالم بالنفس وقد حقق المقصود

الوجود الكائن بما به وجوه ومفردات كالمفرد الذي به جميعه

منه الى ان ياتوا بغيره على ما نقل عن الكتاب في هذا المعنى في زعم زلك

فلا يزالوا فيها لهذا ان يقولوا ان ربنا لم يفعل احد بذلك وانه كفى

لأن عدم قول أحد بذلك لا يدل على عدم حواره عند العقل بل لابد من البرهان عليه

دعوى الزوجه كذا ربا الاول وتعليق الكافه واسبانه اضاف الاول ليس بظن بلاطه

منهم المكنون انهم مرحوبا بالعلم جامعة المكنون الى المكنون يدعى اول دفعه الحكم بالنسبة

الابن الذي اذناه فقا بقدر الحكيم والابن بعد ملافة الحكيم بالعلم وهو ان يتا

طرق الوجود والعدم بالنظر الى ذاته يعلم حاجته الى التوكل من غير توقف اصلا وهذا المعنى

ما لا يقتضيه رتبة الوجود والعدم اقتضائهما على ما ذكره فيمكن به كل اسم ماه مراد به

ملاحظة من المكون ملاحظته ما هو لازم له ولو بالدليل وهو التواضع والامتنان في سبيل

فإنه إذا وجد الواجب على كائنية فهو مظهر فيها وذلك لانحارج لم يتج ذلك الواحد الى باقي السلسلة فيكون

الراجع يظهر والافلا اذا لامع الى الازواج الى نوع عن السلسلة لاني في الراجع والامكن الذي

ففيها البصير أقبل إذ كان الكلامي وترتب العمل المستقلة كما المرفوعة العلة المستقلة لكل واحد
المفرد لا يعلق الضمير

غير خارج عن السلسلة فاذا اصبح الامر خارج عنه فاكمل ذلك الخرج عنه سبعة ايام

العلتين المستقلين وأما كاذبة علمة غير مستقلة كما في حكم التوارد اذ دليل بطلان
توارد العلتين المستقلين جارهما اذ يلزم الاصلح اذ ذلك الخايع لفرق كونه
علمة والاستغناء عنه لفرق كونه ما هو داخل في السلسلة علمة مستقلة فاذا

فصل في التقدير
الصدق من يلزم ان يقع فيها كما
بعد ان السلسلة في الملزم
الواجب عليها ان لا يكون
فصل في ما لا مردود

فصل الكلام بطلان التسلسل في العلل المستقلة يلزم ان لا يتسلسل في العلل المستقلة
المفروضة قد بطلت نعم يبقى الكلام على التقدير ان كان الواجب يقع بقطبها
فاذا اريد ان يقع الواجب عليها انما انقطعت بسبب الواجب فصل المطر على ان
التسلسل المعروف وقد فصل لانه يقع في الاصلح اما احد السلسلة لكن في مرتبة
انها على ناقصة صارت كاملة بضم الامر الى مع الذبح هو الواجب على جهة انما على

مستقلة فتدبر **فصل** وكذا لا يدل على بطلان الدور كلكلها مطلقا فيه اشار الى
ان يدعى بطلان الدور في الجملة وهو ما اذا كان فيما بين العلمة المستقلة ومطلوعها
التي هي في مرتبة العلمة المستقلة في يتم الكلام في ان يلزم بطلان
التسلسل في يتم الكلام في ان يلزم بطلان الدور وذلك لانه الواجب كانه علمة مستقلة
لبعض منها ولما لم يبق توارد العلل المستقلة على انما على واحد على سبيل الاصلح فاذا

وان اردت تعلمه مطلقا انما يقع
طرافها فلا يتم الكلام الا في خاص
شأنه بعد لا بعد ان يكون قد علم
لانما كانه متعديلا او اريد ان يكون
فصل في ما لا مردود
تسلسل في يتم الكلام في ان يلزم بطلان الدور وذلك لانه الواجب كانه علمة مستقلة
لبعض منها ولما لم يبق توارد العلل المستقلة على انما على واحد على سبيل الاصلح فاذا

سواء الواجب علمة مستقلة له لم يكن ما في السلسلة علمة له فيبطل الدور فكلما انما في
بطلان التسلسل يصح بعد التخصيص ولا يصح فيها قبله وهذا ما وعدنا في اول الكتاب
فصل وسنده يعلم مما ذكرنا وبه ان الوجود لا يلزم ان يقع علمة كائنه حتى ينقطع فيها

لا يخفى ان هذا ليس بمتعلق بالوجود
او يراه احد قوله ما في نفسه ما في الوجود
فصل في ما لا مردود
تسلسل في يتم الكلام في ان يلزم بطلان الدور وذلك لانه الواجب كانه علمة مستقلة
لبعض منها ولما لم يبق توارد العلل المستقلة على انما على واحد على سبيل الاصلح فاذا

الى الداخل وقد عرفت ما فيه ولما هذا الذي ينفع طريق اخر استخرج بعض المتأخرين
وتعبر به ان مرتبة الوجود متقدمة على مرتبة الايجاد فانه انما بالوجود لم يدع على ما
ولما انخر الوجود في الممكن والممكن لا يوجد الا بالاجاد المجرى فكل مرتبة الايجاد متقدمة على
مرتبة الوجود فيلزم الدور فكل هذا ما هو من كذا في حوائج شرح المطالع في بطلان نظرية
جميع العلوم وذلك بانها تعلم بالفروقات ان مرتبة المعلومية متقدمة على مرتبة الكلب

لأنه لا يصدق على ما وجد في
تلك الأصول بل لا بد من وجوده
غيره وهذا ما لا يخفى على من
ان وجوده لا يصدق على ما وجد في

الآخر وهو ما يقتضي ذاته وجوده فيخرج اليه والا فلا ما يشر ولا اقتضا كما هو واجب
واما ما ينفى في الحقيقة المص في حاشية التجر إذا منط الواجبة هو غيبة الوجود مع قيام
نفسه واحترز بالقيود التامة وجودات الملكاته وان لم يكن ككل موجود موجود
لا بد عليه وتعمل الكلام اليه حتى يدور وليس وهما باطلا فلا بد ان ينتهي الى وجود
وذلك العلة التي عليه كذلك الوجود
هو عين حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
غيره

علمه على ذلك لما عرفت من انه قد يقع بعض ما في هذه الاشياء الى ما سبق منها **فلهذا** ما يليه
اشياء الى ما لا يجوز ان يقع الكلام في سلسلة العلم المستقلة في نفسه الاولى واما الثانية
ايضا بما قرنا اننا ان في حكم توارد العلم المستقلة ويكون ان يقع فيه اشياء الى ما
فلهذا ما يليه ما في هذه الاشياء الى المنع وهو محاربة **فلهذا** وانت جبر بما في هذه العلة
لا خفاء في هذه المقدمة وهي ان لا تستلزم وجود موجود ما ليست وأبلى للشيء والمنع مع
قطع النظر عن ذلك لم يبق من كلام فيها ولم يتقدمه اية التزم الا على مذنب
السوفسطا المنكرين لوجود الاشياء مطلقا على ان يكون بها وهما وحيا لا كنه
يسبق منه في ذلك نعم قد سبق منه وجود الملكات المستقلة بناء على ما سبق
التصور نعم قد بناه في باب الوجود الذي لا شك في وجوده لا كنه له
والشريد فيه وهو ما لا **فلهذا** وهذا يعني على ان العلة مطلقا فليس كذلك اذا الكلام في
شرب المعامل ويكون فيه وجوب تقدم العلة الفاعلية مطلقا والتفصيل في الدور تصور
هذا العلة التامة لتسلي التقدّم لما سواها والآخر لا سواد معلولها واما فيما في

الاشياء التي عليها ذلك الوجود
هو عين حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
غيره

الاشياء التي عليها ذلك الوجود
هو عين حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
غيره

لأنه لا يصدق على ما وجد في
تلك الأصول بل لا بد من وجوده
غيره وهذا ما لا يخفى على من
ان وجوده لا يصدق على ما وجد في

فالمطلوب بها حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
هو عين حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
غيره

فالمطلوب بها حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
هو عين حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
غيره

فالمطلوب بها حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
هو عين حادثة لا يتصور وجوده في نفسه
غيره

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هذا هو الحق
الذي لا يمتنع
في العقل

طراز ذب اليه المتكلمون
في انهم يثبتون المعلوم
في انهم يثبتون المعلوم

وذلك نقص هذا اليراد اورد عليهم وقد تصدوا لدفعه على بعض هذه التيارات
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

المعروف وانه لا يرد المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

الصورة والواجب كما يحضر عنده العقل مع تلك الصورة
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم
فانهم يثبتون المعلوم في انهم يثبتون المعلوم

لا يرد على هذا الجواب في برهان التطبيق هذا وما قيل عليه ان الكلين لم يردوا
 بقولهم وعلموا فانه لا بد من هذا في العلم الزمانى بالكلية والعلمين بقوله
 وعلموها وذلك لا يعرف به التيقن بالاعداد بل من العلم بين العلمين وذلك
 ما قيل في التيقن والعلم كما في برهان التطبيق ولا يتوقف برهانه على وجود
 وذلك لان البرهان لا يجرى في الامانة المرف بالممكنة تحقق بوجه ما وهو **قوله**
 وقيل لان هذه السلسلة الغير المتناهية **قوله** هذا النوع على نوه المأخوذة وذلك
 لان قولهم كذا في الجواب ليس من تمام جواب التيقن لانه قد تم عند قوله **قوله**
 في التطبيق وهذا الكلام لا يثبت ان برهان التطبيق جارحها فاذا هذه المصوفة
 رافضة في الدعوى عندهم **قوله** فاعلم راجع الى المنة فالمنة علمية مع العلم
 وهذا لا يتم للبداية العالية بل هي ان هذا سطر بل من كذا سطر العلم وقد عرفت
 حقيقة الامر في المبادئ **قوله** في انه لا يخلو من ان يلقا كل واحد واحد في المنة
 بار اكمل واحد واحد من اعداد الجمل الزائدية اه اقل في نظر لانه ان اردى يلقا كل واحد
 في الجمل المنة فانه اكمل واحد من اعداد الجمل الزائدية ان يقع في الزمنية النظرية جرت بها
 يعاليم من الجمل الزائدية فقل انه لا يمتنع ان يلقا الترتيب والكل كما في عدمه فان
 اراد ان يقع بار اكمل واحد من اعداد الزائدية واحد من اعداد المنة فقل ان لا يوجد في
قوله عدد الجمل المنة فقل انه عدد الجمل الزائدية كما يدل عليه قوله **قوله** في انه لا يوجد في
 الزائدية واحد لا يلقا في مقابل واحد من المنة لانه حاله عدم ازدياد اعداد الزائدية
 احاد المنة فقل اننا ونعم لا ينقطع وكيف وهو في الترتيب والعمارة
 غير متناهية غير متناهية مما لا يمكن مروق البطلان فاه العلم انه هو الالات هي العلوم
 المعلقة والنظام الملائم في اجزاء الجسم والذهب الوجود والاداء الغير المتناهية
 في قوة الذهب الزائدية غير متناهية على فرضه ان بعد اسقاط واحد من جمل

[illegible]

عزتها به ايضاً كانت انقص من كلها فاذا ذكره بنينا المظاير ونوه

من احدنا الجليز ما زاد واحد واحد من الاخرى بالحق الاول المقطع لجميع الترتيب
وبين بالحق ان الساعات في العدد وايضا ما ذكر بعضنا ما اورد في بعض النسخ
تقدم ما نعلم ان الحق ان يفتح في الجليز الاربعة ما لا يفتح ما لا يفتح في بعض النسخ

١٥ لاهذا وقد اورد عليه بأنه لا يلزم من عدم وجود فرق الجبل الزلزلة لا بد
من معاينة فروج الجبل الواقعة في اول الجبل في جوانبها بالليل مثلا اذا طفق
طرق جبل على طرف جبل اخر فترى بقاء ما بين طرفي الجبل الزلزلة اكثر واذا ما بين طرفي الجبل

الماضي مع اننا نعلم ان الاول قد اضرنا فعلى ان نضعه في احدى النصفين او في الاخر
والثاني نضعه في النصفين على ان يكون في النصفين على ان يكون في النصفين على ان يكون في النصفين
بازاء في الاول نصف النصف الاول وكذا ربع من ربع وهكذا
اول بعد ما في النصفين على ان يكون في النصفين على ان يكون في النصفين

ولا نقصص القول في الجواب ما ذكره العلامة الرضا معاملة في هذا العلم نظم صاحب التلويح

[illegible][illegible]

تحرار
لله انظروا الى
في الجنة المانصة ان اكل واحد
من الجنة المانصة ان اكل واحد
الاول وقيل انهم خرجوا الى الجنة
الجنة الزانية ان اكل واحد
ايها للسيد
في هذا السند
في هذا السند

من قبل المأذون
التفتيح في المأذون
المأذون في المأذون
المأذون في المأذون

وكان بعد تقيس طرية كاس
والاخر فاذا كمنع على الخط وكما
عاد كمنع على الخط وكما
وكان بعد تقيس طرية كاس
والاخر فاذا كمنع على الخط وكما
عاد كمنع على الخط وكما

واما فلان
 اثم الما
 اجزا
 الذرة
 جدوا
 ام

هنا انفسى والى الطمس وكذا لا انفسى
فوزت بكاه ان لا انفسى
بالنفسى بل بالانفسى

[illegible]

الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت
الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت
الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت

مراتب الاعداد غير متناهية وكذلك فعلها تضعيف الالف مرارا لانها اقل من
تضعيف الالف مرارا لانها اقل من تضعيف الالف مرارا لانها اقل من
والمراتب الى دته في المستقبل والتعقل يكون مدونها لانها اقل من تضعيف الالف مرارا لانها اقل من
لزيادة والنقصان فانه عدد ونقصان اقل من الالف من عدد لها هذا المذهب فيفيد ما
منعقد بين العقلاء على انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان بل يقبل متساويا
بما لا العلم بوجود تباين ما يقبل الزيادة والنقصان من البديهي واقول لا يخفى على
الاشياء من التباين اذ الكلام في الغير المتناهي حقيقة وبعض من تلك الاشياء كما عدم
السائلين بغيره انه لا يتغير الى الحد لا يمكن الزيادة عليه ويكون المعنيين بوجه بعيد
ما هو المشهور بين اليهود وذلك مثل لسانى معدولات الله تعالى فانه موهوب بانه غير
تناه بغيره لا يقف وكذا لسانى احياء البرزخ وكذا لسانى مراتب الاعداد وتضعيفها
وكذا لسانى الحركات الى دته في المستقبل والتعقل يكون مدونها في فاذة هذه
لا يصح الابترها وذلك البرهان لا يستقر الا فيما يحتمل الانطباع وبما انه ان الموصف
للساى هو ان لا يتناهى الى حد لا يبعث منه شيء ويبقى بعده من الزايد وهذا
كما لو تعدد عدد من الجملة الى الفقة في معاملة جزيئ من الجملة الزايدة فانه اذا كان
ذلك ممكنا لم يكن متناهى الى حد لا يبعث منه شيء ويبقى بعده من الزايد وذلك
انما يتحقق فيما يحتمل الانطباع لانه اذا فرض جزيئ من الجملة الزايدة منطبقا على جزيئ من الجملة
الى الفقة استلزم ان لا يتطابق جزيئ من الجملة الزايدة على ذلك الجزيئ من الجملة الى الفقة
لا يسهل ان لا يتطابق جزيئ من الجملة الزايدة على ذلك الجزيئ من الجملة الى الفقة مستغلا بما
جزيئ من الجملة الزايدة استلزم ان لا يصير بوجبه مستغلا بما جزيئ من الجملة الى الفقة
بما يستلزم جزيئ من الجملة الزايدة جزيئ من الجملة الى الفقة وذلك يوجب تنهى الى الفقة
الحيث ينقطع ويبقى بعد ذلك من الجملة الزايدة مقدار الزيادة واما المذهب للتعلم لا يحتمل

والاشياء لا يكون لها مقدار ثابت
الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت
الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت

الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت
الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت
الاشياء لا يكون لها مقدار ثابت

فان اصل التماثل والامساك على المعينين المتعلقين بوجود الحدود لم يكن التماثل
 حاصرا بل انقسم الى مرتبة يعال اعادة يلزم للمعادير حدودا ولا اذ كانت في مرتبة مساوية
 او غير مساوية وانه لم يكن فذلك قسم اخر غيرهما واذ كان فان فرضنا التطبيق في حقلين
 كل واحد من في مرتبة وغير محدودين في مرتبة كان عدم التماثل في تلك المرتبة بالمعنى المتعلق به
 الحدود لا يستلزم قراهما وطول الامر انتمى واعتبر في عليه الحق الشريف قدس سره
 في حاشية على هذا الموضع بان الخط الغير المتماثل لا يكون حرمه باخر مساوية بفرض حدود
 فيمكن في الخط المتماثل ما في البقاء الحدود والا جاز في التماثل متماثلة وفي غير التماثل غير متماثلة
 ومع سيقط ما ذكره بوجود الحدود فعدم التماثل انما يلزم لانعدام التماثل بين الحدود
 وذلك يستلزم الطول في ادها والعمر في الاخر بل من التماثل ما منع فرض الحدود
 الغير المتماثلة بناء على الوجه فذلك بالجمع على الوجه عن توهم الانطباق وهو ما اراد
 المصنف ان لا يظن ان لا تقسم غير التماثل في مرتبة واحدة فقط الاخر مساوية في مثلا لا يمكن
 تصنيفه ولا تثليثه ولا ترتيبه وهكذا الشريف انه اذا افضل من التماثل التماثل في شيء
 في مرتبة كان في التماثل الاخر الغير المتماثل غير متماثل وهو لا يساوي التماثل في غير مرتبة
 مساوية بمعنى لا يقف لانها اجزا غير متماثلة مساوية بالفعل في كل شيء في الظاهر مراد التماثل
 كجوازها بالغير المتماثلة مع تلك الفضلة هو ان التطبيق التام لا يسع في الحظين و
 لا يتوفى فيهما بالاسرير لا يتوفى فيهما في كل ما يلزم من هذا الوجه لاجل التطبيق في كل فرض
 ومثل الوجه في التطبيق الى مدتها كما في غير الحظين فيهما الانطباق وهكذا
 الخطا قد انبأه وفي مدتها تلك الفضلة والتطبيق لا يقف ولا يحد في وهذا الحقيقة
 غير الوجه عن التطبيق في جميع اجزاء الحظين بل هو اقل في بعضها ولا حاجة في توضيح
 كلامه الى التطويل بل البند لا يلزم في نظرنا او لا في غيرنا مما قلنا من الامام
 ان في المعادير بل في مطلق ما تحقق فيه الترتيب سواء كان وظيفيا كما في الانطباق
 الخارج ولا يحتاج فيه الى ملاحظة الوجه اجزاء الحظين بالتفصيل في حال الوجه غير

الفرق بين التماثل على ما صحت
 المعنى في قوله كلام الامام قدس سره
 لا يرد عليه في حاشية

وهو لا يمكن في جواب ان هذا التطبيق
 لعدم كونه الا جزءا من التماثل

خروجه وهذا مجرد

فقد الكلام مع انه في بعض المواضع غير مطابق لما نعلمناه من الامام ايضا لما يصح توجيه
كلامه به وامانا بنا فلما ذ الامام اورد هذا الاستدلال في الباب المشتمل على يوم
لا يكون علم على ما ذكره وذلك لانه قال بهذه العبارة وعلى هذا البرهان شك يصح
على علمه وبهذه تقييد نهاية الزيد على نهاية النقص اما يمكن على امد وجه ثلثة امد
او تحريك العلم بكملة الاجبة نهاية حتى ينطبق نهاية على نهاية الزيد او تحريك الزيد بكملة
من جهة نهاية حتى ينطبق نهاية على نهاية العلم وناسا انه يزاد العلم في ينطبق
الزاد وينقص طرف الزيد وينبغي حتى ينطبق على طرف العلم وناسا انه يبقى الزيد العلم
كما كان ولكن نوضع نهاية الزيد على نهاية العلم ونوع يظهر في الزيد فضلة لا ينطبق على العلم
وذلك مثل خطين متساويين في نهايتهما فاذا طبقا بين نهايهما شدت في الزيد
فضلة لا ينطبق على العلم قصور لا يزال فيريد تلك الفضلة ويبعداها الى ان يصلح
ان يظهر الفضلة الى جانب الاخر اذ عرفت هذا فنقول ان ادعاء في التطبيق بين نهاية
على الاول فقد صار على المطا لا الخط اما يمكن ان يحرك بكملة اذا كان مكانا وتسمى غيره
وذلك انما يصح اذا كانت نهايتها من كل الجهات واذ ادعى ذلك بالوجه الثاني في يصير كل واحد منها
بعد النمو والذبول مساويا للآخر ولا يلزم منه واذ ادعى ذلك بالوجه الثالث في المحصم
ينبغي الزيد والما قصير بمدة الغير النهاية ويسبق في الزيد تلك الفضلة الغير المنطبقة ابدولا
ينتهي الا حيث يزول تلك الفضلة فاذا هي عمدة الغير النهاية ولا يلزم منه اذ جعل العلم متساويا
للزاد لانه تلك الفضلة ابد موجودة مع الزيد هذا محال ولا يخفى عدم ملائمة ما ذكره وقد سمر
على هو ظاهر ان انطباق ما وجه العلم لم يكن الا في المذكور ما نعلمناه على فقيه ثمانية

ان رة الاما يدفع به ذلك الى التقديم والباخره ينطبق كل ما ظهر من العلم الاخر يقتضي تعليل
ان سئل الزيادة الى ما في الغير المتساوي قد برهن قد سمعت ما فيه انك اوردت الامور التي ذكرتها
ان عدم كونه العلم الذي هو المقادير وقدرته حاله في يكونه انه يقع في بعض احواله في بعض احواله في بعض احواله
عليه ليس مع انه خلاف الفلاس وقد عرفت حاله في يكونه انه يقع في بعض احواله في بعض احواله في بعض احواله
منه دقة وهو الذي يبين الفلاس وقد عرفت حاله في يكونه انه يقع في بعض احواله في بعض احواله في بعض احواله
الحكمة والتركيب فانه لا يتوقف على التيسر والمعدن في العلم
على قطعاته وانما يتوقف على التيسر والمعدن في العلم
في العلم

سلك داخل في الشيء يتوقف ذلك الشيء عليه كيف ولزم ذلك لم يتصور الامور الغير
 المتأثرة بل المتعددة مطلقاً من غير ترتيب مرتبة اذ الحرك اذا سقطت واحدة يتوقف
 عليه الحرك وهذا الحرك الثاني على الحرك الاول اذا سقطت واحدة وهكذا فيلزم الترتيب
 في النفس الغير المتأثرة التي اشدها ونحوها من حيثها فيجري فيها التطبيق بل لم يكن
 لتخصص النفس المتأثرة كرتبة بمعنى انتهى **فلهذا** فيه انهم يقولون بوجود الحركة في القطع وقد
 الزاد المنطوق عليه اقل هذا النقص يدكر في الحركات الواجبة بانه تلك الاجزاء في
 بل ليس هي الحركة واحدة وكذا الزيادة متصل واحد منطبقاً عليها والذي يوجد بالفعل
 كما قد تبين فيقطع التسوية بانقطاع العرض والامتداد فيلزم صواباً بالوجود
 من الحركة في الخارج ليس الا الحركة في المتوسط او الحركة في القطع فيريدون في الحركات
 من استمراره وعدم استقراره وكذا الزيادة المنطوق عليه واستاد وجود الحركة في
 القطع اليهم ليس الا لعدم يتبع كبرهم اقل فالله في ما نسبت اليه وجودهم ادعائي
 او لا موجود الزيادة في بيع ويتوقف بافتقار الشهود والسين والايام وعدوه
 اقسامهم في عند حقيقة الحركات صواباً الزيادة المتغيرة موجود في الخارج وان الموجود
 هو الاله السبيل الذي يرسم في الخيال وكذا في الحركة فكلام هذا العالم الحق اما بنسب
 النظر الى النظر فيندفع عند تحقيقه واما ان يريد ما هو موجود الوجود في الخيال في الخارج
 وقا به الوجود في الخيال كغيره في دليل التطبيق فلا يندفع بهذا الوجه بل بانعكاسه ويكنه في رفعه الى الخيال
 ان يقال برهانه التطبيق عندهم يجري في غير المتأثر في العذر وجب القدر في معصوده النفس بال
 والحركة من حيث انها مقدار بالذات ومقدر بالعرض لانه صحت استنهاذ اجزاء غير متأثرة
 حتى يندفع بانها اجزاء وضية لا تحصل منها بالفعل الا المتأثر وذلك يفرض انطباق الفعل
 بالمقدار لا يفرض انطباق اجزاء احدى باجزاء الاخر ولم يندفع النقص بما ذكره في السموات والارض
 ان الموجود في الخيال من الزيادة والحركة المنقسمين هو العنصر المتأثر منهما واما غير المتأثر

تختلف كذلك لا يكون المثلث في نفسه
 في ذاته بل في وجوده في غيره
 في ذاته بل في وجوده في غيره
 في ذاته بل في وجوده في غيره

في رفعه الى الخيال
 في رفعه الى الخيال
 في رفعه الى الخيال

احذر من الاله السبيل والكون
 في المتوسط
 في المتوسط

منها فلا يوجد في المثال بل انما يوجد في العقل على وجه كلي وهذا البرهان لا يجوز في الوجود
 التعقل ومزاد لهم منه وجودها اما وجودها على العقل لانه لا يتعقل بواحدة كانتا هيما او غير
 تنزه او وجودها لا في الدنيا لكون مكانها تنزها منها فلا نفوذ على التعديرين **فلهذا**
 انما لا يتقدم في ان هذا الوجود هو كذا **فلهذا** عندنا هذا الوجود يمكن وذلك لانه لا يوجد
 قد يتقدم موجود في طرف الزيادة وقد يتقدم موجود في نفس الزيادة مثلا الحركة مع اول انهاء
 اه ليت موجودة في نفس من اجزاء النهار ولا في الالامات المفروضة فيه بل وجودها في
 مجموعها واذ كانت مجموع الامور المتعاقبة موجودة في مجموع الزمان فيتحقق الانطباق في الحقيقة
 لكن انطباعها في وجودها في مجموع الزمان ايضا لانه الانطباق حكم المنطوقين فطريقه يمكن
 ذلك في جريان البرهان فتأمل **فلهذا** تأمل فليس ما في انما ان الرفع وبينا انه مجرد من حيثها في
 الحدودية **فلهذا** لاجزاء البرهان وانه كان الاجتماع ليس من هذه الهيئة وذلك لان جريان
 الدليل موقوف على الاجتماع والامتنان في اذ طبق الاول من امدها على الاول
 الاخر ينطبق كل على نظيره وينقل الزيادة الى الطرف الاخر ليدفعه عن شانه فاذا
 ترتبت النفوس في الحدود ويتبع بعد خراب البدن ففقد اجتماعها بكونه الطبيعي فيصح
 ان يقال فيها بنطوق ما حدث اولاً من امدها **فلهذا** ما حدث اولاً من الاخر **فلهذا** ما حدث
 وهكذا والى ما حصل ان اجزاء البرهان يقتضي الاجتماع في الوجود على ما هو المفروض والامتنان
 الاماد والتقدم والآخرين في الحدود يمكن لتحقيق الامتنان حين ابعاء فتدبر **فلهذا** العبارة
 السابقة في تقرير البرهان **فلهذا** ما ذكره نقل بالمعنى وفي تفسير اللفظ يتبين على تقنين التبرير وتبين
 فلا تعقل فلا وجه لتفسير الملك العبارة اقلها ان اردنا بذكره اولاً ما ذكره اولاً عند تفسير
 الدليل فالفرق طامان اجتزأ ولا نفس المتطوق وهو ما في البيت واذ اردنا بذكره قبل هذا
 تبين وبما ان الثانية اما ان مسموح الاول على تقدير التطبيق في الجواب في المعنى التبرير بين البصار
 بعد المدلول عما ذكره اولاً ولا فساد فيه **فلهذا** هذا المنع بالكل هذا المنع انما قل بالكل لانه المنع

انما يكون انما عليه الفرق المعتد
 سلم ولكنه المعنى المدلول عما ذكر
 اولاً انما هي هذه العبارة المدلول
 فلهذا يتبين ما في المعنى المدلول
 لا في المدلول انما هو المدلول
 بينهما فخطا وهو حاصل في فهم
 ربي

هذا مثال البرهان في كتابه

المصنوعة في سائر الجريد جوابا عنه حيث قال ويكون اذ يقال اذ العقل حكم بانه
يكون من المعلومات التي لا يمكن ان يكون لها من علته خارجة عما عليها
من غير فرق بينه وبين الماهية والماهية هي اذ العقل والمعلومات المطابقة لها
الوجه محتمل في المقادير متقدم اذ لو لم يكن المصانع كانت بينهما عللا ومعلولا واثبات

السبعة التي هو مقتضى العلية وهذا الحكم يدعي بالنسبة الى العقل المتحدثة في
العقل اذ لا يخط اجمال اذ هذه السلسلة تسلسل تتوالى عددا عليها ومعلولا لها
وليس في من تلك العلية متناهية للمعلولات التي انقلب عليها واخرى بانقارها
الاهلية متناهية والشبهات الماثلة من تلك العلية في الحكم الكلي الذي حكم به العقل اجمالا

ونظير هذا ما يقال ان العقل حكم بانه الموجد في الموجد من غير تفصيل بين
غيره ثم ثبت به انه المهيبة لا يمكن ان يكون علته لوجودها انشأ وبما قلنا فلهذا المصنف يميز بين
رفع ذلك الخط وجوب لا يتصور ما اورده القائل كما لا يخفى على المتأمل **فلهذا** وما يرد على القائل

يرد على القائل ان ليس كذلك لانه كما ذكرنا في الاول لا يرد على هذا ان لا يمكن ان
يقال لا بد من المعلومات المتناهية من علته ردة غير المتناهية او يقال على مجموع المعلومات
المتناهية مجموع على الاهاد ردة المعلومات الغير المتناهية او يقال على مجموع العقل المتناهية
بقا في المرتبة على مجموع المعلومات ردة غير المتناهية وبالمثل لا يرد الاكوار موارد على
بين المتاهي وغير المتاهي وهذا لا يخفى في شيء من مقدما هذا التبرير وهو ظاهر لكونه ردا
هذا التبرير في اخره وهو ان المراد بالسلسلة في نظم مجموع المعلومات الواقعة في هذه السلسلة

اذا كان ما عدا المعلومات الاخرى هي السلسلة المبينة ما فوقه في نظم علته مجموع احواله التي هي مجموع
على احواله ما فوق المعلومات الاخرى الواقعة في هذه السلسلة وهو ما فوق المعلومات الاخرى الواقعة
في السلسلة الكبرى الدافعة فيها المعلومات الاخرى والامر في ظاهره هذا الجواب الذي التفت به علته
ليس من مجموع المعلومات الواقعة في هذه السلسلة اذ مجموع المعلومات في هذه السلسلة هو ما فوق

واحد ان العقل في سائر الجريد
يكون من المعلومات التي لا يمكن ان يكون لها من علته خارجة عما عليها
من غير فرق بينه وبين الماهية والماهية هي اذ العقل والمعلومات المطابقة لها
الوجه محتمل في المقادير متقدم اذ لو لم يكن المصانع كانت بينهما عللا ومعلولا واثبات
السبعة التي هو مقتضى العلية وهذا الحكم يدعي بالنسبة الى العقل المتحدثة في
العقل اذ لا يخط اجمال اذ هذه السلسلة تسلسل تتوالى عددا عليها ومعلولا لها
وليس في من تلك العلية متناهية للمعلولات التي انقلب عليها واخرى بانقارها
الاهلية متناهية والشبهات الماثلة من تلك العلية في الحكم الكلي الذي حكم به العقل اجمالا
ونظير هذا ما يقال ان العقل حكم بانه الموجد في الموجد من غير تفصيل بين
غيره ثم ثبت به انه المهيبة لا يمكن ان يكون علته لوجودها انشأ وبما قلنا فلهذا المصنف يميز بين
رفع ذلك الخط وجوب لا يتصور ما اورده القائل كما لا يخفى على المتأمل **فلهذا** وما يرد على القائل
يرد على القائل ان ليس كذلك لانه كما ذكرنا في الاول لا يرد على هذا ان لا يمكن ان
يقال لا بد من المعلومات المتناهية من علته ردة غير المتناهية او يقال على مجموع المعلومات
المتناهية مجموع على الاهاد ردة المعلومات الغير المتناهية او يقال على مجموع العقل المتناهية
بقا في المرتبة على مجموع المعلومات ردة غير المتناهية وبالمثل لا يرد الاكوار موارد على
بين المتاهي وغير المتاهي وهذا لا يخفى في شيء من مقدما هذا التبرير وهو ظاهر لكونه ردا
هذا التبرير في اخره وهو ان المراد بالسلسلة في نظم مجموع المعلومات الواقعة في هذه السلسلة

هذا مثال البرهان في كتابه

على ان لا ينفك عن الوجود والاضداد
التي هي في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

الشيء منه العلم لم يتحقق ليس في العلم الناقصة لما عرفت بل في الامة التي هي عليه

فلا بد ان يكون ذلك العلم في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

وتوقف العلم على عدم الوجود مما لا يتكرر في التغير والمد واللبث انما في ذلك وليس عليه
المد واللبث انما في ذلك وليس عليه
المد واللبث انما في ذلك وليس عليه
المد واللبث انما في ذلك وليس عليه

فلا بد ان يكون ذلك العلم في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

في الوجود والاضداد
وذلك بانها لا تكون في الوجود
ولا في الاضداد

الاولى من عند الله تعالى
والثانية من عند الله تعالى
والثالثة من عند الله تعالى
والرابعة من عند الله تعالى
والخامسة من عند الله تعالى
والسادسة من عند الله تعالى
والسابعة من عند الله تعالى
والثامنة من عند الله تعالى
والتاسعة من عند الله تعالى
والعاشر من عند الله تعالى

كالعلمة الخارجية وظاهرها في الاولوية الذاتية بهذا المعنى لا يجمع مع اولوية
المقابلين وانما هما ان يلقا الذات بحيث اذا اعتبرت بذاتها كان الوجود اول
والوجودية الذاتية في نفسها ولم يبرز فيها امر خارج ومهدت تلك الاولوية كما
بالنسبة الى البرورة وهذا هو المعنى الذي جوده المعترض ولما خفي انه لا يتبع اجتماع
مع الاولوية الخارجية اقول هذا الكلام مأخوذ من كلام صدر الا في ضل في ما يشي
على سبيل التجريد لكنه لا يتوجب ههنا ان مراد المعترض هو الاول والعزم عليه
منه قد سمره من انه بعد هذا الاعتراف اختار الدليل الاخر المتشابه
علمه الطرف والمقابل مانع عن هذا الطرف وظاهر انه لو كان المراد الرجحان الذاتي
التي لم يكن علمه الطرف المقابل مانعا من رجحان هذا الطرف وانما راي امر اخر
حيث قال كان لو سلم فلا يتبع سبب الطرف الاخر مانعا من اولوية الطرف الاول
فلا يتم لتوجيه الذات اختاره المورد فاذ قلت المستدل لا يتبع دليله علمه الطرف
ثانعه المقابل عن وقوع هذا الطرف فكان عدمها معتبرا في علمه هذا الطرف لانه مانع عن
اولوية هذا الطرف كحل عليه كلام قدس سره قلت قد عرفت ان المدعى في هذا الدليل
اثبات المطلق وهو نوع كفاية الذات في الاولوية لانه كفاية الاولوية في وقوعه في
الاولوية ينبغي حمله على ما علم حتى يتطوع على ادعائه في هذا المعام وذلك بان
المراد علمه الطرف المقابل مانع عن اولوية هذا الطرف فيعتبر عدمه في علمه تلك الاولوية
فلا يتبع ذاتية على طوع ما قاله او لا حيث قال واذا توقف على عدم علمه المقابل
فلا يتبع ذاتية وقد عرفت ذاتية ههنا كيف ولعلم على ذلك كما علمه الدليل
دليلا على ما اثبت الاول وهو خلاف خرج العبارة فاما في قوله عند ما ذكرنا
لك انه الجواب بالمدعى في الاولوية بل في الاولوية التامة اذا عرفت في الاولوية
في وقوعه الممكن وهي الاولوية التي يستغنى بها الممكن عن الغير وهو المعنى الاولاد

هذا الطرف
الاولوية
الطرف الاخر
الطرف الاول
الطرف الثاني
الطرف الثالث
الطرف الرابع
الطرف الخامس
الطرف السادس
الطرف السابع
الطرف الثامن
الطرف التاسع
الطرف العاشر

الاولوية
الطرف الاول
الطرف الثاني
الطرف الثالث
الطرف الرابع
الطرف الخامس
الطرف السادس
الطرف السابع
الطرف الثامن
الطرف التاسع
الطرف العاشر

لا تكلوا الا مما هو عليكم
واذا وقع في الحرام
فانك انكسرت الامانة
انما هي مودة بين
الانبياء صلوات الله عليهم
السلام

الحاكم في القضاء على الفساد
والفساد في القضاء على الحاكم

لا يكون لانه موقوف على انتفاعه الطر والاعمال ليس ببيع وشي من الملبط
الطبيس **قال المص** وبيعناهم وهم القاصرون اور عليه ان الحب لم يدع

اعقبين **قال الله** وبما جاء فيهم العاصية اور عليه ان الجيب لم يدع
اذا بين الاولوس تنافقا ولم يلزم ذلك من كلامه وليس كلامه نبيا عليه السلام
الا بما يعلم المتأففين وشروطا لا نفس الكافين بشرط لا عام واجبة

الاجمعي يعم المساقطين بشرط الاخص الجاف فيكم بشرط اللاعم واجيب عنه
بعد تمديد مقودة اثبات اليها العادة القوي شي في سائر التجريد في اذه المتقابلين
بالذات مما السلب والكتاب اي المتألفات والتعالم بوجه اليه في اذه السلب

بالذات هما السلب واليجاب انما النقصان والتعاقب بين البعدي بالواسطة
وكانت بملاحظة ان احدهما مستلزم لرفع الاخر اذ المتفاوت بين باحثة طرف وحيدة

فقد علم الملائكة انهم
اللائكة في قلوبهم الملائكة
وبعد الملائكة في قلوبهم

تسلم المدة المكثفة وقطع النطع اه المقيم في تقسيم التعليل الى التعليل الى الاربعة

لسمون هو العالم باليات محركة وبعد الملامح على عدم الملامح عنه وغيره
 على ما فصل في كتابه وفي حركة التثنية فلابد من التقسيم الاربعة تقسيم فان التثنية
 في الريح النافثة عن الذات لاهل الطوفان بحام الرحمة انما هي من العلة للطف بالكل

[illegible]

طراف الاخرى على ولا تخط بل الجدران بنا الكلام من الخط بينه الفقف وبينه الفقف
سائر الفقف وللهذا الكثرة ما الفقف كذا الشيء فاما فاعد او محو او كذا

فأما قوله وقد أتت اللفظة الخاطئة في الكلام الخ وأقول يمكن توجيه الكلام بوجهين
أحدهما أنه قد أتت اللفظة الخاطئة في الكلام الخ وأقول يمكن توجيه الكلام بوجهين
أحدهما أنه قد أتت اللفظة الخاطئة في الكلام الخ وأقول يمكن توجيه الكلام بوجهين

يترك من ظاهر عبارة بل مقصوده ان التقابلين هما اللذان لا يكتمل في محل واحد من جهة
مدة فمدة الجهة معتبر في مطلق التقابل ولا يخص بالمتساويين وعند افتراض العلة لا

منه فوجه الجمة معتبره مطلق التعاقب ولا يختص بالمتناهي وبعد اقل الالفة لا
في الجمة فلما يجوز التعاقب مطلقا **فما هو** لا غبار في ان تلك الامور ليست متناهية

A close-up photograph of the fore-edge of a book, showing the binding structure and the edges of the pages. The pages are aged and discolored, with a prominent horizontal crease or fold visible near the top edge.

فلم يبق في قوة سلب الاخرى
ليس الا سلب ام واحد في
المتعلق به في ذلك المكان
المستلزم راجع

[illegible]

هذا الخط في اليعال
ساعات في ايف مريم
سيدنا في قال لك راحه
مقرره فله اسلمها لانه
السب الاخر وان اهداه

١٩١٩

ان كلامه لا يقع فيه
و قد قيل في كلامه
ان كلامه لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه

هذا الكلام لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه

هذا الكلام لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه
ان كلامه لا يقع فيه

منه ان هذا الكلام ينفي على ان الوجه العام شرط بين الشرط والمطلوب
الشرط في الاول لا بد من وجهين احدهما ان وصفا الاماقة شرط في الاول وجه الثاني
والدكوات من وجه الثاني ان الشرط في هذا يراد به اما يستلزم في الوجه الاخر
من ان يثبت على الوجه **فلهذا** هذا مراد ببارد على الوجه الثاني ان هذا وجه من وجهين
على توجيه قولهم شرط تحقق الثاني وصفا الاماقة وما عمله اه هذه شرط
المراد الثاني كليا لا محقق بوجه ما لا لازم منه ان عين كتحقق تحقق الثاني
لو ما كليا بعد شرط اخر وعند عدم تحققه لا يلزم تحقق الثاني بل يلزم علم
به هو ان حقيقة في هذه الصيغة يكون تحقق الثاني مع عدمه ولا ياتي في ذلك الا بشرط
المدكور فظهر ان لا بد عليه ما اورد على الوجه الثاني لكنه وارد على الوجه الثاني لا يستلزم
على توجيه الاستدلال المذكور اصله بل هو في بابها في العلم والعزم واذا بقي الاستدلال على
العزم فيجب ان لا يتحقق الثاني فحق منه انه قد تكلف في الصورة المذكورة فحقه والحق لا يحمل
على هذا الوجه يسمى ما ذكره الله تعالى ويكنى بها على العلم والعزم وبها تاتى الصواب ان ليس
وبها على جهة بل الوجه الاول ما ذكره اوله وما اعتبره العزم اه والثاني التحقق الثالث
ما ذكره بطله او تعلقا وما ذكره ويمكن ابعاده من تحت الاول على ما اوردنا ولا يصح ان يقال
وبها اخر لاجواب على ما بين لكن قول الله مع ما نقل عنه في توجيه قوله ولا يخفى ما في هذا
ميت قال في قوله اما التحصيل العلم والوجه الاخر لا يلزم جعل هذا وبها متعلقا
ان ينبغي ان لا يتحقق العلم والوجه الاخر بل يتحقق هذا الوجه ايضا **اقول** الظن في
من قال ويمكن ابعاده على العلم انه جعل هذا وبها امكن بل لا بد منه في وجهه
المدكور اصله ان الاعتراض هو ان وصفا الاماقة شرط للثاني وقد يتحقق الثاني
في هذه الصورة بدونها فان وصفا الاماقة مطلقا شرط للثاني فحقه عليهم كحق
الثاني في بدونها غير الاعتراض بغير الاعتراض لا جواب عنه بل الصواب اه ذكره للشرط

فثبت الثاني

عن ذكر التحصيل المعتمد انه لو سلم بقاءه في العوم ولم يرتكب الشخص المذكور لم يرتكبه بناء
على ما ذكرنا او لا من ان هذا شرط لعموم الحكم بالنفس فلا يلزم عدم التاقص بدونه
بل المانع عدم كلية التاقص بدونه فحققة التاقص في تلك المصود بدونه لا ينافيه
لم يتوعد بهذا الوجه ما اوردته المصاعف على من افترض في التحصيل المعتمد ان في امثلة
المذكورة يتعدد الاما في الحقيقة في غير العلة حيث قال ولو ببالا في الامكانين او جليتين
كحالة هذا الوجه فغفل عن ان في الامثلة المذكورة تفرق لغير العلة ايضا **فذكر** بل العلة
اكتفاهت متعددة في الوقت والملاوق في التاقص بان افترض نظرنا او لا فلا في
المذكورة لم يتحقق العصب السالبة في بين الملاوق في حال تعدد العلة يؤثر في تعدد الوقت
والملاوق في ردة النسبة البتة المتشعبة بين الموجبة والسالبة بل لم يتحقق فيه الا الموجبة
ولو تنزلنا عن هذا وفكنا مراداه تعدد العلة بيقيد النسبة البتة في البتة التي في الوقت

المجموع

فلم يزل يات وهو قائل
اولا فلان في الصور المذكور
لم يقطع العصب الابنة
بشيء فلهذا

حاصل ہوا

هذا الوجه انما دال على

المطعمين والفقراء

رسالة

واللا وقت معاً والوقت فقط فنقول الحق تعدد الامثلة المذكورة وعند نقد الحق
كيف يقع اى النسبة التبوئية للزمان اى فى بناء الكلام على ما فى هذه الامثلة المذكورة
لا يتحقق فيها التام الاصل اى اذا امد الوقتين فيه فنزلت الا وقتاً واحداً
بمنزلة مطلقاً او لا وقتاً سوى الحق وبغيره هذا هو امر كذا ما ذكرنا الى ان وجه اوان
فلا العلة فى الامثلة المذكورة على ثبوت العلم وثبوت العقول لا الوقتى شتماً وبوط
تعدد النسبة التبوئية بتعدد العلم واما تأنيلاً فلان بناء على اى القضية يتحقق

أمددها بتقييدها بما يشترك بين الموجبة والسالبة والثابت نسبة تامّة خبريّة
تعدّد في الموجبة والسالبة وهي متعلّقة بالتصديق في مذهب الحكماء وهو مذهب المتأخّرين
وخالف لما عقده للعلماء وكذا لما أقرّه الشيخ الرئيس مع هذا خلافاً لعلمهم به الوجهان
الصالح الوجهان بعد تفهؤ الطرفين لا يجد الأناشبة وأمددها بما تامّة خبريّة تنصّد في الثبوت
والسالبة كانت متعلّقة بالتصديق فاعلم **قال** ومنه علم ضعف الوجهين بثلاثة أهل

الملاوقة في الدفوع و

كتاب الطلاق والاربع
 في كتابه وفي المائتين
 في كتابه وفي المائتين
 في كتابه وفي المائتين

محقق في نفس الامر حتى يمكن ان يتصور بالمناقضة بينهما لا وجود في محمول
 المومض ان اذا العقل يعتبر شيئا ونفرض انه مسمى بك البارك فليس محققا في الخارج
 ولا في الذهن كما كان مسمى كالبارك في الواقع حتى يمكن ان يتصور بالمناقضة بينهما لا وجود في محمول

ان وجود هذا الوجود وجود في نفسه

في علمه ان في الكلام في اجتماع النقيضين لا يصح ان يلقاها بالعلم بالامانة ومعلوم
 ممكننا ومعلوم لا وكيف يمكن ان يلقاها ما هو مسمى بك البارك محققا في نفس الامر ان كانا
 ما هو مسمى بك البارك في الواقع موجودا في نفس الامر كما في المصنف واجب الوجود

ومكانه في المصنف واجبه وجوده وكيف يلقاها موجودا في الخارج لانه المراد بواجبه الوجود
 واجب الوجود في الخارج واذا واجب الوجود في الخارج في مكانه موجودا في الخارج لانه المراد بواجبه الوجود
 لم ينفلك عن الوجود فاما **قوله** لا بد لغيره من دليل اقوى الدليل عليه ان الشيء لا

الذكاء وجوده المعلوم في وجوده اذ اعلم كما في عدم ذلك المعلوم في نفسه
 التي هي محتملة لا استعمالها في المصنف محتملة بينهما في اذ كانا وجودا في الشيء ايضا
 وعند وجود الشيء انما لم يتحقق الشيء الاول بل كان بعد وما قبلهم اجتماع العليتين

المستقلين على معلول واحد هو عدم ذلك المعلوم ان وفراة وجود الشيء انما علمة
 مستقلة او المستقلة وانما نفسة ان كانت ناقصة وقد علمنا ان هذا ايضا ان يلزم
 الاستغناء عن تلك الناقصة كما ان المستقلة والا فتعذر اليها ككونها علمة **قوله**

بل غير واقع وكيفية هذا الوجه لعدم الوثوق المذكور في ما نسب رحمه الله تعالى
 التي لا بد ان يراه في بعض حوائج الرسالة منسوبا اليه ايضا **قوله** انما ينظر اذ كانا
 ثبت العلم كما في انية اقول لا خفاء به ان هذا التطبيق لا بد من امتياز بين الاما والمغير

المتأينة حتى يلزم من انطباق مبدأ احدى الجهتين على مبدأ الاخرى انطباق كل على نظيره
 ونظير استعارة الزيادة الى ما في الفير المتأينة على ما عرفت بسوطا ولا يخفى ان التميز

مع الاستغناء ان الذي يربط الزيادة
 للامانة بين الامانة او انما يربط
 بينهما فاما انما يربط للامانة بين الامانة
 او انما يربط للامانة بين الامانة

في المصنف

التمايز بين ملزمتها كذا في المايز بين الملزمتين على لازم علمه الاول من اجلته الاخرى وانما على الثاني وهكذا
 فتدبر **قوله** وفيه جث و هو انه المكملة له اقل التعادلت بين السوالين لا يتقدم في
 عرضه رحمه الله اذ ليس عرضه بعدا فانه قد يسر به يصلح ان يتقدم بها بالسؤال
 اوردته وانما كان يضرب من العناية على هذا نظر فيه حيث استنبط من جواب ذكره
 فلا يسر دفع سؤالي ما يتقدم به سؤالي اخر **قوله** فيه جث لانه لا يمكن ان يكون
 جعلها الا كما كان في السوال وعلته التي هي في السوال والاذ لا حظ العقل اذ ان ثبت
 وجوده وعدمه جزم بغير هذه الملاحظة انه كذا في المخرج حتى لا يلزم بترجى احد
 المتساويين على الاخر في لم يثبت التساوي لم يلزم الاحتياج الى التمام وهو معلوم **قوله**
 مردود و مردود لانه في المراتب المكملة لا تجد بالرجحان ليس معناه انه المعيد
 والمعطى له هو الرجحان في يتوجه انه الرجحان امر اعتباري فكيف يعطى وجدوا في
 في الخابج يلزم انه المراتب المكملة التي لا يجب لها الوجود لذاتها والاهم كذلك يجوز
 ان توجد بنفسها بغير راد الوجود اذ لا من الصمم وذلك كما يقال الواجب موجود
 لان وجوده واجب فانه معناه انه موجود من جهة انه واجب ووجوده لا ان ذاته علم
 لوجوده وهو علمه لوجوده بل ليس هوها ياتر ولا ياتر والى في لم يفرق بين المراتب
 و خلطها فيها بالافرو ما نقل من انه الوجود لكونه لا يابا على الواجب كما صفة متفق
 الا غير نفسا في ثبوتها على كل مرتبة غير الواجب لا يمكن ان يتحقق بذاته بل متفق على العلم
 لذاته في كلامه ههنا في ثبوتها الى اصله انه هذا من متفق هذا البحث فلا يثبت شيئا
 به ولا مستدانه **قوله** ههنا كيف ولا بد ان لا يستدل قول وتفرقت ان المنع بد
 لا يتحقق له اصلا فلا تقاوم بل لا يفتي بل لا كما كان ذلك ايضا فلا يساؤه تنسلا
 لوجوده في وما ذكره من الاستطراد في سبيل التوضيح والنظر في الظاهر ولعله لهذا

كيف يذهب على مثله والمرتبة عليه انه تصرفه في الدليل الذي افترضه شارح التجريد
فله فاعلم فيه فعبه ما فيه اشارة الى ما نقل عن المحقق الشريف انه الوجه المستند الى
 الذات نافي ولا يتقدم غيرها **له** هذا الاستدلال هو بشرط الوصف بالحق على المثال
 ان هذا راجع الى ما نقله عن المحقق العلامة وقد تدرسه او يستلزم منه **فله** لكن عدم
 العقل الاول في اقول عدم العقل الاول ليس محالاً بالغايات حتى يتبين امكانه الذاتي وط
 الكلام في المحال والمكن الثانيين فاعلم ولا تحبط **فله** هذا محال فذكره المصنف
 التجريد اقول ما وجدناه في النسبة العقل عليها من الرسالة لم يوجد فيها **فله** بعد
 اثبات انه لا يقع احد الطرفين او في به لذاته بل وقعت هكذا قلت **احتياج** ^{بعض} **الممكن**
 الوجود ضروري ومعناه على هذا انه احتياج الممكن الى العلة التي عليه ضروري وانفعي **فله**
 لا بداهة يقع موجود او الاحتياج الى ما يعطى الوجود انما ثبت بعد اثبات الاحتياج
 الى امر خارج في هذه الحالة سواء كان ذلك مع التساوي او مع الزيادة في مكانه موافقاً
 لما نقله من حاشية التجريد انما اصله يرجع الى ما بعد الاحتياج الى الفرض بل هو الاحتياج
 الى ما يعطى الوجود وهو لا بداهة يقع موجود بالضرورة سواء فيه التساوي والاحتياج
 اذ ترجح احد المتساويين على الآخر بل يرجح **فله** واذا ثبت الاحتياج الى الفرض ثبت الاحتياج
 الى ما يعطى الوجود وهو موجود بالضرورة هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع والتكافؤ في
 التوفيق **فله** ضعف كلام المصنف من وجوه منها المدافعة بينه وبين ما في حاشية
 التجريد من عدم صحة ما في الرسالة ولقد عرفت دفعهما **فله** ومع ذلك يعرف العلة بتقدير
 عليها فاعلم ان الفرق بين العلة ما احتياج اليه الممكن والمباين ما عدا الاحكام والصفات
 السابقة عليه لكن يبقى انظر الى ما لم يسمه كالا احتياج والتأثير والوجوب وقد علم دفعها
 فنذكر **فله** بل هو خلاف الواقع اقول ليس لم يكن له المية موهبة الوجود معلوم كذلك
 حيث الوجوب انما هو الاول من العلة فكذلك **فله** والمزكك لم يكن واجباً لوجوده **فله**

وجد فوجب **ف** نظارة الخالي في الوجود الذهني ليكن ذلك هذا ما ذكره الله في مائنة
 سورة الحجر ونفسه انه اذا كان تصور الشيء بالوجه هو تصور ذلك الشيء معصم
 فيتم له ان يلقا هذا التصور فوا من وجهه الذهني حقيقة وحي يتعدد الوجود الذي يتم له
 بتعدد الوجوه تصورات الشيء بعنواها فيها وفيه بعدا في الوجود في الذهني حقيقة
 هو صورة الوجه لا ذلك الوجه فلما يوجد في الذهني صورة منطبقه به لم يحتمل ان يلقا
 وجه الحق بل الحق انه لا يتصور ذو الوصف معصم لانه المتصور معصم ما رتسم الصورة
 المطابقة في الذهني والرتسم صورة الوجه ولهذا قالوا العلم يخرج المعلوم بالثبات
 وبالجملة بطا هذا المذهب هو الذي افاضه القديما ويتفرع منه وكذا انما المذهب
 الاول يحقق التعدد في الوجود الذهني بوجوه من احد ما ان يلقا الشيء موجودا في الذهني
 بنفسه لا بوجوه اجالا وانما انه موجودا فيه تفصيلا اي بصور متعددة في اولي الفرق
 بين المحدود والمحدوثا بينهما ان يلقا الشيء موجودا بنفسه في الذهني كصورة المراتب العلوية
 للذهني فانها ماضية في الذهني بنفسه لا بصورتها ولهذا يصف الذهني بها ولا يتصور
 بناطلة ان التصور هو صورة الشيء في العقل وان يلقا موجودا فيه بصورة المطابقة
 لها في المراتب كالمراتب العلوية والله اعلم وليكن هذا اقربا فقد اراده في مائنة

الرسالة وسر صاحب السرازم محاوره الطلا

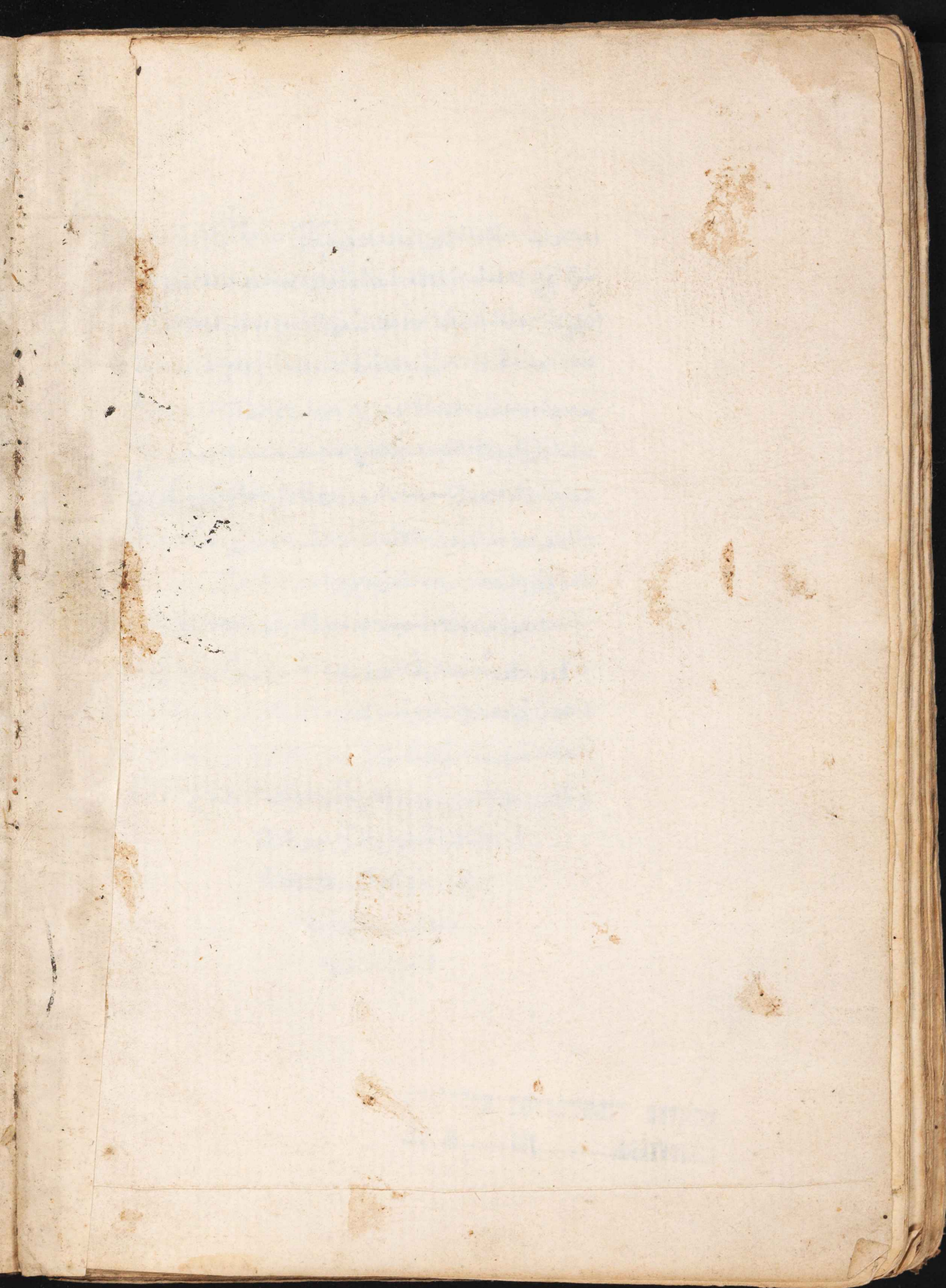
وعلى كتب امر غير هذا الكتب والمرا على الامام

والملوك على رسلهم خير الامام

واله وغفرته الكرام

تم

UNGAR TUDOMÁNYOS EGYETEM
KÖNYVTÁRA/13.....H. 57.





O.158



0.158

